جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان:

علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك

من إعداد الطلبة:

شرف الدين حامد

رميسة حجايجي

بعنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية

"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي للفترة 2014-2018"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.نمر محمد الخطيب.....(أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)/ رئيسا

د.عمر موساوي.....(أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)/ مشرفا ومقررا

د.صغراوي رفيقة.....(أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)/ مناقشا

الموسم الجامعي:2019/2018

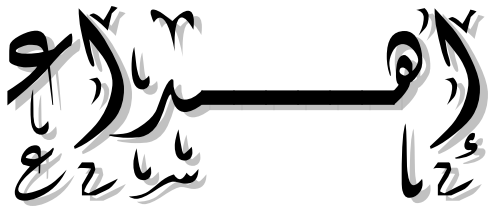

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة .

إلى أخي و أختي العزيزان : حسام الدين البشير ، اسلام .

إلى من شاركتني ثمرة هذا الجهد زميلتي : رميسة .

إلى كل من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى كل من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى كل من كانوا معي على طريق النجاح والخير.

حامد شرف الدين

الإهداء

إلى معلم البشرية أجمعين الهادي الأمين صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم نور حياتي والدي الكريمين

إلى من غرس في قلبي بذور العلم والتقوى والتربية والهدى رمز الرجولة المكتملة أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية أبي العزيز.

إلى من يشتهي اللسان نطق اسمها صاحبة القلب الحنون و أميرة القلب إلى من أنار لي دعائها حياتي أدامها الله سراجا لي أمي الغالية.

إلى دعاماتي التي أرتكز عليها في الحياة ولا أرى الدنيا إلا بهم كل من عائلة أخي وأخواتي العزيزات

عمار،ريمة،سماح وخاصة أختي سهيلة.

إلى كل العائلة الكريمة

إلى رفيق الدراسة الذي شاركني هذا العمل أسأل الله تعالى أن يوفقه في مشواره :شرف الدين

إلى كل رفاق الدرب صديقاتي،زميلاتي وزملائي

إلى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلمي

رميسة حجايجي

الشكر

اللهم أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمتها علينا وعلى والدينا وصلي وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لقوله:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف د.عمر موساوي على تفضله لقبول الإشراف على هذا العمل وعلى كل تصويباته لإتمام هذا العمل له منا كل الدعاء بدوام العطاء والصحة

كما يسرنا أن نشكر السيد مثني عادل مدير بنك خليج الجزائر – وكالة الوادي– على كل التوجيهات و الجهد الذي قام به.

كما نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو بعيد

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات سعر صرف دينار جزائري على حجم القروض الموجهة لعمليات التصدير والاستيراد التي تقدمها البنوك التجارية باعتبارها الوسيط الذي يتكفل بهذه العملية، حيث عالجت في الجانب النظري كل من سعر صرف، التجارة الخارجية، البنوك التجارية و تقنيات التمويل. أما الجزء التطبيقي كان عبارة عن تحليل لتطورات سعر صرف و تجارة خارجية وكذلك تبيين أهمالأعوان الاقتصاديين للجزائر و يليه تحليل لحجم القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية خلال الفترة من 2014إلى غاية 2018 و أخيرا كيفية تطبيق الاعتماد المستندي لحالة استيراد عن طريق دراسة ملف لهذا النوع في البنك محل الدراسة .

وعليه نقول بان سعر صرف الدينار الجزائري يؤثر بشكل نسبي على حجم القروض المتعلقة بهذا النوع من التجارة .

الكلمات المفتاحية : سعر صرف ، تجارة خارجية ، قروض .

□□□□□□□□□□

l’étude a pour but du connaitre l’influence du fluctuations du taux de change de dinar algérien sur les crédits destiné au les opérations d’exportation et d’importation assurées par les banques commerciaux en tant qu’intermédiares. L’étude apris pour étude le coté théorique du taux de change,le commerce extérieure,les banques commerciaux et les les mécanismes de financement. Pour le coté pratique,c’était des analyses de l’évolution du taux de change. Aussi présenter les plus important concessionnaires économiques en Algérie ,ensuit l’analyse des crédits en rapport avec le commerce international durant la période de 2014 à 2018 et Enfin comment appliquer le crédit documentaire dans la banque qui est le lieu de nos étude.

Donc , on peut dire que le taux de change du dinar algérien influence partiellement les crédits destiné au commerce extérieur .

Les mots clé : taux de change, commerce extérieure ,crédits

□

□

قائمة المحتويات

الإهداء	(□□□
الشكر	(IV
ملخص	(V
قائمة المحتويات	(VI
قائمة الجداول	(VII
قائمة الأشكال	(VIII
قائمة الملاحق	(IX
المقدمة العامة	أ
تمهيد	2
الفصل الأول: الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية	3
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف والتجارة الخارجية	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية	28
الفصل الثاني: تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية	
تمهيد	34
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة و لمحة عن البنك محل الدراسة	35
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها	39
الخاتمة العامة	54
قائمة المراجع	58
الملاحق	62
الفهرس	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم2-1	أهم المتعاملين الاقتصاديين "صادرات "خلال الفترة 2014-2018	□□
جدول رقم2-2	أهم المتعاملين الاقتصاديين " واردات " خلال الفترة 2014-2018	□□
جدول رقم 2-3	تحليل سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2014-2018	□□
جدول رقم2-4	تطورات الميزان التجاري للفترة 2014-2018	□□
جدول رقم2-5	أهم طرق تمويل الواردات	□□

□

□

□

□

□

□

□

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1-1	خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي	□□
الشكل رقم 1-2	مراحل تنفيذ التحصيل المستندي	□□
الشكل رقم 1-3	مراحل تنفيذ قرض المشتري	□□
الشكل رقم 1-4	عملية قرض المورد	□□
الشكل رقم 1-5	تنفيذ عملية قرض الإيجار الدولي	□□
الشكل رقم 2-1	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	□□
الشكل رقم 2-2	أهم المتعاملين الاقتصاديينمن جانب الصادرات للفترة 2014-2018	□□
الشكل رقم 2-3	أهم المتعاملين الاقتصاديين من جانب الواردات للفترة 2014-2018	□□
الشكل رقم 2-4	تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار خلال 2014-2018	□□
الشكل رقم 2-5	تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014-2018	□□
الشكل رقم 2-6	أهم طرق تمويل الواردات الجزائرية خلال 2014-2018	48

□

□

□

□

مـــــــقـــــــدمـــــــــة

توطئة

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور وازدهار الاقتصاد لبلد ما، إلا أن عدم استقراره يعد من أكثر المشاكل الاقتصادية المطروحة والتي تريد معظم الدول معالجتها لكونه ذو أهمية كبيرة من الجانب الاقتصادي وخاصة العلاقات التجارية الخارجية .

وعليه ظهر موضوع تقلبات سعر الصرف واحتل مكانة كبيرة في الدراسات الاقتصادية، إلا أنه يعتبر أداة مؤثرة في العلاقات بين الدول في صورة التجارة الخارجية.

من أجل تسهيل هذا التبادل التجاري الدولي سواء كان عبارة عن صادرات أو واردات لابد له من تقنيات مختلفة للتكفل به، لأن الأعوان الاقتصاديين بالتأكيد لا يستطيعون إتمام المعاملات التجارية على الصعيد الدولي بمفردهم فهم بحاجة لوسيط والمتمثل في البنوك التجارية وذلك عن طريق مختلف القروض بمختلف أنوعها و التي تقدمها لتمويل القطاع التجاري في عمليات التصدير والاستيراد .

وككل دولة في العالم عرفت الجزائر تطورات ومراحل في نظام سعر الصرف منذ نيلها الاستقلال وانفرادها بجهاز مصرفي مستقل عن المستعمر، وعليه فإنها في إطار تنفيذها لمعاملاتها التجارية مع باقي الدول فهي عرضة للتذبذبات كعدم استقرار سعر الصرف،من خلال هذا الطرح تبرز لدينا إشكالية الموضوع الرئيسية والتي نحن بصدد معالجتها.

أ. طرح الإشكالية:

ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة لتمويل عمليات التصدير والاستيراد عن طريق القرض المستندي ؟

وتليها تساؤلات فرعية للتوضيح أكثر وتدور حول النقاط التالية :

- ماذا يقصد بسعر الصرف وأين تتجلى أهميته ؟
- فيما تتمثل أهم القروض البنكية التي تمول عمليات التجارة الخارجية ؟
- هل يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على تقنية الاعتماد المستندي ؟

ب. الفرضيات

كمحاولة لحل الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- سعر الصرف عبارة عن قيمة العملة المحلية مقابل عملة أخرى، يعمل على تسهيل عمليات التصدير والاستيراد باعتباره رابط بين الداخل والخارج ؟

- يعتبر الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي من أهم القروض والآليات في تمويل التجارة الخارجية ؟□
- لا يتأثر الاعتماد المستندي كونه قرض بسعر الصرف لأنه تتم تسويته بالعملة المحلية فقط ؟□

ت. دوافع اختيار الموضوع□

- التعرف أكثر على الموضوع ؛□
- إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والتجارة الخارجية ؛□
- الميول والرغبة في تناول الموضوع ؛□
- معرفة كيفية تعامل البنوك الجزائرية مع هذه القروض .□

ث. أهداف الدراسة □

- محاولة الوقوف على سعر الصرف وأهم ما يتعلق به ؛□
- تبيين أنواع القروض الخاصة بتمويل التجارة الخارجية واهم ما يؤثر فيها، ومعرفة كيفية تطبيقها من طرف البنوك التجارية في الجزائر. □

ج. أهمية الدراسة□

- معرفة واقع تطور سعر الصرف والتجارة الخارجية وهيكلتها ؛□
- محاولة إضافة الموضوع كمساهمة علمية ؛□
- الوصول للتقنيات الأكثر استعمالا من طرف البنوك الجزائرية في مجال القروض الخارجية.□

ح. حدود الدراسة المكانية والزمنية□

تمت الدراسة في بنك الخليج الجزائر وكالة الوادي، وذلك من اجل التعرف الجيد على تطبيق تقنيات التمويل وإلى ماذا تخضع من عوامل أما الحدود الزمنية فكانت تحليل لتطور سعر صرف الدينار الجزائري،تحليل لتطور التجارة الخارجية وهيكلها،تحليل لحجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية خلال الفترة 2014-2018 ،أما بالنسبة لدراسة حالة كانت خلال الفترة الممتدة من 20 مارس إلى 20 أفريل.

خ. المنهج المستخدم وأدوات الدراسة□

في الجانب النظري استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي للجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اتبعنا المنهج التاريخي ومنهج دراسة حالة، كما اعتمدنا في الأدوات على جمع الوثائق والمقابلة الشخصية من أجل الإلمام الجيد بالموضوع.

د. مرجعية الدراسة:□

من أجل حل إشكالية الدراسة استخدمنا مجموعة من المراجع منها باللغة العربية والفرنسية شملت عدة أنواع منها الكتب،المذكرات، الأطروحات، المقالات و المواقع الالكترونية.

ذ. صعوبات البحث

بالنسبة للجانب النظري لم تكن هناك صعوبة كبيرة إلا أنها بدأت تظهر خاصة في الجانب التطبيقي الذي يتضمن على أرقام وإحصائيات ،نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات والوثائق من البنك محل الدراسة بسبب السرية .

ر. هيكل البحث

قسمنا البحث إلى قسمين أساسين، وقبلهما مقدمة ويليهما خاتمة عامة كما يلي:

عنوان الفصل الأول " الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية "، والذي يتناول المفاهيم النظرية و الدراسات السابقة والذي بدوره ينقسم لمبحثين الأول بعنوان عموميات حول سعر الصرف ويندرج ضمنه ثلاثة مطالب بعنوان ماهية سعر الصرف، عموميات حول التجارة الخارجية والبنوك الجارية و تقنيات تمويل التجارة الخارجية أما المبحث الثاني فيه الدراسات السابقة لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية .

أما الفصل الثاني بعنوان " الدراسة الميدانية لأثر تقلبات سعر الصرف على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية " والذي تم تقسيمه إلى مبحثين الأول يعالج المنهج والطريقة المستخدمة في الدراسة أما الثاني يتضمن عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول:

الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية

تمهيد:

أصبح من الضروري لكل دولة إقامة فيها علاقات خارجية، و لتفعيل هذه الأخيرة لابد من تكييف نظام سعر صرف الذي يلاءم الاقتصاد فيها،كما أنه عرضة للتقلبات من خلال مجموعة من العوامل. وقد يؤثر سعر الصرف في حد ذاته على بعض المتغيرات خاصة القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للموضوع، وعليه فان مخطط الفصل كما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف والتجارة الخارجية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية

المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف والتجارة الخارجية

يعتبر سعر الصرف جزء من الحياة اليومية للأعوان الاقتصاديين، حيث يبرز تطور العلاقات الاقتصادية، التجارية و المالية بين الدول التي تعد أول عامل يشرح لنا تطور هذا التغير في سعر الصرف، كما أن التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي دولة في العالم .

المطلب 1 : ماهية سعر الصرف

من أجل الإلمام بالأسس النظرية لسعر الصرف لابد لنا أن نتطرق لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي تفسره.

فرع 1 : مفهوم سعر الصرف

1. يمكن إعطاء مجموعة من التعريفات حول سعر الصرف:

- ✓ تعريف 1 : هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر.[1]
  - التسعير المباشر : يعرف فيه سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات العملة الوطنية .
  - التسعير الغير مباشر : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية
- ✓ تعريف 2 : يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر.[2]
- ✓ تعريف 3 : هو سعر عملة بعملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمن لها، أي أنها المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم.[3]
- ✓ تعريف 4 : هو السعر الذي يتعلق بالعملة مقابل عملة أخرى، فهو يعبر عن وحدة حساب نقدية لبلد ما مقارنة بوحدة حساب مستخدمة في بلد أخر و العلاقة القائمة بين هاتين العملتين هو ما يعرف بسعر الصرف.

نستخلص مما سبق ، إن سعر الصرف هو عبارة عن سعر العملة المحلية التي يتم مبادلتها بعملة أجنبية أو عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية مقومة بوحدة واحدة من العملة الأجنبية ، فسعر الصرف يلعب الدور الرابط بين الداخل و الخارج ، أي يعمل على تسهيل عمليات التجارة الخارجية

---

[1] .الطاهر الأطرش، " **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص 96

[2] . محمد سيد عابد،" **تجارة دولية** " ، مطبعة الإشعاع الفني،مصر 2001، ص 305

[3] .بن قدور علي،"**دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970–2010)**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة تلمسان.2013/2012.ص 14

2. أنواع سعر الصرف :

تتمثل أهم أنواع سعر الصرف فيما يلي :

أ- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد .[1]

حيث ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى :[2]

- سعر صرف " رسمي " : أي السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية ؛
- سعر صرف " موازي " : هو السعر المعمول بيه في الأسواق الموازية .

ب- سعر الصرف الحقيقي : يحدد عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية و بالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي كلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فان قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة تنخفض و العكس صحيح، لو أخذنا بلدين كالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي :[3]

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$ /Pus} = \frac{TCN. Pus}{Pdz}$$

- حيث TCR : سعر الصرف الحقيقي
- TCN سعر الصرف الاسمي
- Pus مؤشر الأسعار في أمريكا
- Pdzمؤشر الأسعار في الجزائر

تعطينا 1$ /Pus القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/Pdz فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر و عليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر.[4]

---

[1] عبد المجيد قدي، " مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ،الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006 ، ص 103

[2] بن قدور علي،مرجع سبق ذكره،ص15

[3] عبد المجيد قدي،مرجع سبق ذكره،ص106

[4] محمد حسني محمد و آخرون ، " سياسة و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية " ، شركة ابو ظبي للطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة ، 1997، ص 17

ت- سعر الصرف الفعلي : يعبر على المؤشر الذي يقيس متوسط تغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي فمؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة صرف ثنائية و هو ما يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، و يمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز" laspeyeres " للأرقام القياسية .[1]

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_P X_0^P \left(\frac{e_t^p}{e_t^r} \right) / \sum X_0^P \left(\frac{e_0^p}{e_0^r} \right) \right\} * 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \right\} * 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P INER_{PR} * 100$$

حيث : $(e^{pr})_t$ $(e^{pr})_0$: سعر صرف عملة البلد " أ " بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

INER : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس .

e^p_0، e^p_t : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

e^r_0 , e^r_t : سعر صرف عملة البلد المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0 .

X^p: قيمة الصادرات إلى الدولة " أ " في سنة الأساس و مقومة بعملتها ، و هي تستخدم كوزن ثابت 0 للدولة " أ " في حساب مؤشر " لاسبيرز ".

Z_p : حصة الدولة " أ " من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة

ث- سعر الصرف التوازني : هو ذلك السعر الذي تجسده قوى العرض و الطلب في سوق الصرف أي هو السعر الذي يتحدد عندما تتساوى الكمية المطلوبة و المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن اثر المضاربة و حركة رؤوس الأموال الغير عادية .[2]

[1] محمد ياسر زيدان النحال،" **أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين**"،مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص ادارة أعمال،الجامعة الإسلامية،غزة،2016،ص30

[2] زهير سعيدي،ومحمود حمام،"**سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني،جامعة أم البواقي.2017، ص 331

3. أهم وظائف سعر الصرف :

تتمثل وظائفه فيما يلي:[1]

أ- وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية " سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية " .

ب- وظيفة تطويرية : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دورة تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالاستيراد التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية و بالتالي يؤدي سعر الصرف إلى التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة خارجية .

ت- وظيفة توزيعية : و ذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم .

4. أنظمة سعر الصرف : اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف نوجزها فيما يلي :

1) نظام سعر الصرف الثابت : يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية و هي :[2]

أ – سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة : في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بعملة دولة أساسية كالدولار أو اليورو ... الخ و نجد تقريبا 36 دولة تتبع هذا النظام

ب- سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : في هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بسلة من عملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة و قد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف .

ج – سعر الصرف الثابت المرن : إما في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف .

2) نظام سعر الصرف العائم : تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطة النقدية بالتدخل في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية و هو ما يعرف بالتعويم الحر و له ثلاثة أشكال و هي :[3]

أ – نظام سعر الصرف المختلط : يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت و خاصية التعويم و يطبق في مجموعة النظام الأوروبي حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

ب- التعويم المدار : في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية :

---

[1].بورحلي خالد،بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن،"**فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014**،مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 01 ،سنة 2015،ص ص176-177 .

[2]. [illegible] ص420

[3].نفس المرجع.ص423

- التغيير في حجم الاحتياطات الدولية
- التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي
- التطورات في أسواق النقد الموازية

ج – التعويم الغير نظيف : يعني تدخل البنك المركزي أو السلطة النقدية متعمدة الحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي

د – التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب و العرض في السوق يتبع هذا النظام اغلب البلدان المتقدمة .

د – التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب و العرض في السوق يتبع هذا النظام اغلب البلدان المتقدمة .

فرع 2 : سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطة النقدية و نذكر أهميتها فيما يلي :

1. مفهوم سياسة سعر الصرف :

- تعريف 1 : هي مجموعة الإجراءات و القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي.[1]
- تعريف 2 : مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون تطورات في نظام و سوق و سعر الصرف الأجنبي في الحدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم.[2]

نستخلص مما سبق ، أن سياسة سعر الصرف هي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها و برامجها التنموية .

2. أهداف سياسة سعر الصرف : تسعى إلى مجموعة من الأهداف أبرزها : [3]

1- مقاومة التضخم : ينتج عن تحسن سعر الصرف تكوين ما يسمى الحلقة الفاضلة للعملة القوية و تم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 ؛

[1] .دوحي سلمى،"**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر**"،أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية،جامعة بسكرة.2015/2014 .ص 45

[2] .عائشة خليف،"**تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة الصرف خلال الفترة 2015/1994**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص علوم اقتصادية،جامعة بسكرة،2017/2016 ص19

[3] .بن حمودة فاطمة الزهراء،"**أثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،بدون سنة.ص33

2- تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي " الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية " إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية "الموجهة للتصدير"، و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير و بالتالي يقلل عدد السلع التي يتم استيرادها ؛

3- توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات و القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال ، في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال ، و منه تنخفض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتتقلص استثماراتها ؛

4- تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعة المحلية فقد قام البنك الفيدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات ، و في مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية كما اعتمدت السلطات اليابانية النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات .

3. أدوات تنفيذ سياسة سعر الصرف : لتنفيذ هذه السياسة تستعمل السلطات الأدوات التالية :[1]

1 – تعديل سعر الصرف لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم وبتخفيض العملة أو إعادة تقوميها هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائم فتعمل على تحسين أو تدهور قيمة العملة ؛

2 – استخدام احتياطات الصرف : في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها،فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية ،وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ؛

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة ؛

3 – استخدام سعر الفائدة :عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة ؛

4 – مراقبة الصرف : تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة تلك الأموال الموجهة من اجل المضاربة ؛

[1] □□.محمد سعيد عابد.مرجع سبق ذكره.ص 310

5 – إقامة سعر صرف متعدد : يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف وجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

فرع 3 : سوق سعر الصرف

يضم هذا السوق جل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات الدولية المختلفة وهو ليس محدد بمكان عكس السوق المالي، ويتم التعامل في هذه السوق عن طريق التلفون والفاكس داخل غرف التعامل في الصرف الأجنبي .

1. مفهوم سوق سعر الصرف

لسوق الصرف عدة تعاريف سنحاول التعرف على أهمها ومختلف وظائفها :

- ✓ تعريف1 :" هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي".[1]
- ✓ تعريف 2 :كما أنه يعتبر" المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف".[2]

2. أنواع سوق سعر الصرف :

هناك نوعين لسعر الصرف وهما:

- الأسواق الفورية: تكون المعاملات على أساس سعر الصرف الحالي وتشترط استلام ودفع الصرف الأجنبي في مدة يومين بعد اليوم الذي تتم فيه الصفقة، حيث تسمح هذه الفترة للمتعاملين بتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة، وسعر الصرف هنا يسمى بالسعر الفوري[3] .

ومن ميزات سوق الصرف الفوري بتغير في تدفقات رؤوس الأموال بطريقة مستمرة خلال اليوم لالتقاء أوامر طلب وعرض العملات في السوق، فقد يتم طلب هذه العملات من قبل :[4]

- المستثمرين الأجانب .

[1] .بن حمودة فاطمة الزهراء،مرجع سابق،ص15

[2] .زراقة محمد،"**آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990–2014**"،جامعة تلمسان،2016/2015 ، ص18

[3] .دوحي سلمى.مرجع سبق ذكره.ص130

[4] .نفس المرجع.ص131

– المقيمين والسياح المتوجهين للخارج .

- المقترض للعملات الأجنبية .

– مشتري السلع والخدمات التي تتطلب عملة أجنبية .

✓ أما عرض العملات يكون من طرف :

-بائعي السلع والخدمات التي يتم تسديد ثمنها بعملات أجنبية .

– لمقترضين للعملة الأجنبية .

- المستثمرين الذين يحولون عملاتهم الأجنبية المحصل عليها من خلال عمليات الاستثمار لعملاتهم المحلية .

– السياح و الأجانب العائدين لبلدانهم .

– الأسواق الآجلة: هي الأسواق التي تحوي المعاملات الآجلة ويقصد بالمعاملات الآجلة بأنها الاتفاق الحالي على بيع وشراء العملة الأجنبية والتسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة من المهل المعمارية (300 يوم، 90 يوم، 60 يوم 180يوم أو سنة)، وتسمح للعمليات الآجلة بتطبيق الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف .[□]

3. العاملون في سوق الصرف :

من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية و قبل التطرق الى الأعوان لابد من معرفة العملات الصعبة الأكثر تداولا في سوق الصرف.

أ. تعتبر العملات الأتي ذكرها من أكثر العملات تداولا في السوق : وتنبع أهميتها من خلال الميزان الذي تعلبه في التجارة الدولية و تتمثل في :[□]

– لجنيه الإسترليني: sterling احتل الجنيه الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، فما كان على الدول إلا أن تحصل على الذهب أو الإسترليني لتسديد التزاماتها الدولية وقد سمح هذا الوضع لإنجلترا من تحقيق تطور اقتصادي صناعي هائل وثقة عالمية ساعدتها على السيطرة على نظام التمويل و الإئتمان الدولي ومما ساعد في ذلك استثناء الإسترليني لقاعدة الذهب الدولية ووجود شبكة من المصارف العالمية بلندن تمكنت من تجميع المدخرات العالمية والتحكم في الإئتمان الدولي وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني

[□] .□□□□□□ □□□□□□.مرجع سبق ذكره.ص 426

[□] .عبد المجيد قدي.مرجع سبق ذكره.ص108

لأزمات متعاقبة أثرت عليه كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع فتخلى عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي.

- الدولار الأمريكي: dollar American : في سنة 1785 تم إقرار الدولار عملة نقدية رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدد مقداره بالنسبة للغرام من الذهب ب 6037.1 وبعد الحرب العالمية الثانية إنفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1944 ،استنادا لقيامه بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتحويل في العالم نظرا لقابلية تحويله إلى الذهب على أساس سعر ثابت حسب نفس الاتفاقية وقد ساعدت عدة عوامل الدولار على احتلال هذه المكانة أهمها :

- حاجة أوروبا إلى معدات أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة الإعمار؛
- إقرار مشروع مارشال سنة 1947 لإعادة بناء أوروبا مما ساهم في نمو الصادرات الأمريكية ؛
- بلوغ الرصيد الذهبي الأمريكي سنة 1957 ما قيمته 23 مليار دولار ويستخدم حاليا الدولار في تسوية 51 %في إطار السندات الدولية ويسيطر على 50 ٪ من هيكل ديون الدول النامية و 60 ٪من احتياطات الدول من العملات الصعبة ؛
- اليورو: Euro اعتمدت بلجيكا ، ألمانيا ، فلندا ، فرنسا ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال واسبانيا دخول الأورو رسميا في 01-01-1999 واستطاعت اليونان اللحاق بالمجموعة في 01-01-2002 بينما ظلت الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة خارج المجموعة اعتبارا من 01-01-2002 .طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة الاورو، عملة الأورو الورقية و الأورو المعدنية ويمثل الأورو 20 ٪من الناتج المحلي العالمي و 7 ٪من التجارة العالمية ؛
- حقوق السحب الخاص DTS :في سنة 1967 قام صندوق النقد الدولي يخلق أصول سائلة جديدة لسد حاجات المجتمع الدولي من السيولة تسمى بحقوق السحب الخاصة وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة نقدية دولية تستخدم أساسا فيما بين البنوك المركزية بعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي .

فالدول الحائزة لهذه الوحدات لها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في الصندوق، كما أنها تتمتع بقوة إبراء في مجال المدفوعات على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل .ويقوم صندوق النقد الدولي بعملية إصدار هذه الوحدات وفقا لسلة من العملات الرئيسية وهي :الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، وتحدد قيمتها من قبل صندوق النقد الدولي.

ب. الأعوان المتدخلون في سوق الصرف: وهم الأعوان الناشطون في السوق من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية وهم:[1]

1.زراقة محمد.مرجع سبق ذكره.ص19

- البنوك التجارية: مهمة البنوك التجارية في سوق الصرف تنفيذ أوامر عملائها أو لحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يقومون بجمع أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصة وعلمهم بمعطيات العرض والطلب العملات الصعبة عن طريق وسائلهم الخاصة التي تضمن لهم أخر الأسعار المعمول بها بين البنوك في مختلف الأسواق المالية و تتمثل مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر للحصول على أفضل سعر لتحقيق مكاسب لصالحهم ؛
- البنوك المركزية: تظهر مهمة البنك المركزي في سوق الصرف عندما يقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية فهو يقوم بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، إضافة إلى تنفيذه لأوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة في التعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبله عادة حماية لمركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى ؛
- سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملون آخرين كما يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء و المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملة ؛
- المؤسسات التجارية والصناعية: تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد التي تمثل نشاطها الأساسي وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف ؛
- شركات الاستثمار: تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية إلا أن هذه الموارد لها حجم كبير ففي سنة 1991 قامت 200 شركة استثمار توظيف 600 مليار دولار في أصول أجنبية .

المطلب 2:عموميات حول التجارة الخارجية والبنوك التجارية

في ظل التطورات السريعة التي شهدها العالم من الجانب الاقتصادي والذي تعتبر التجارة الخارجية من أهم الطرق لتسهيل التبادل التجاري بين الدول، كما تتدخل البنوك التجارية في جزء كبير في العملية.

فرع1:مفهوم التجارة الخارجية

بما أن التجارة الخارجية تعتبر من أساسيات الاقتصاد لابد من الوقوف على أهم النظريات المتعلقة بها.

1. تعريف التجارة الخارجية

تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية وذلك انطلاقا من الأهداف المتعلقة به.

- ✓ تعريف1 : عرفت على أنها الصورة التي تترجم العلاقات الاقتصادية بين الدول والتي تكون في شكل تبادل السلع والخدمات بحيث تترجم إلى صادرات وواردات.[1]
- ✓ تعريف 2: تعتبر مجموعة المعاملات الاقتصادية الدولية، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية والتي من شانها أن تتيح انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال.[2]
- ✓ تعريف 3:هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في التحركات الدولية للسلع والخدمات.[3]

من التعاريف السابقة نستطيع القول بان التجارة الخارجية هي عبارة عن عملية مفادها استفادة الدول ضمن التبادل الخارجي فيما بينها، سواء كان عن طريق الاستيراد أو التصدير، التزود بالسلع أو الخدمات وذلك بين مختلف الوحدات الاقتصادية.

من الأهداف التي تسعى إليها التجارة الخارجية ما يلي:[4]

أ- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي و توفير السلع الضرورية و الأساسية؛كما أن استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا التي من شانها المساهمة في عملية التصدير و زيادة الإيرادات ؛

ب- نقل التكنولوجيا و التقنيات و إعادة هيكلة للبنى التحتية لدولة؛

ت- دراسة موازين المدفوعات للدول و نظم أسعار الصرف فيها و معالجة الاختلال و التوازن في موازين المدفوعات؛

ث- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول كسياسة الحماية أو الحرية و غير ذلك؛

ج- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية و سمتها المميزة.

2. أهمية التجارة الخارجية

تتمثل أهمية التجارة الخارجية في ما يلي :[5]

بالنسبة لعملية الاستيراد : الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا و سياسات تغطي هذه الوظيفة ، لذا يجب وضع سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات و الخدمات في مجالات واسعة من الأنشطة المكملة و المرتبطة و السلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة، و من هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر .

---

[1]. احمد السويني محمد،"**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية.2008.ص 3.

[2]. رشاد العصار.عليان الشريف،حسام داوود،مصطفى سلمان ،"**التجارة الخارجية**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،طبعة1 .2000.ص12

[3]. فيروز سلطاني،"**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوروميتوسطية)**"،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة.2012.2013.ص 3

[4]. شقيري نوري موسى،محمد عبد الرزاق الخنيطي،صالح طاهر الزرقان،عبد الله يوسف سعادة،**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ،ص21،22

[5]. أحمد السويني،مرجع سبق ذكره،ص10.

بالنسبة لعملية التصدير : إن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية ، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ، و لمعرفة قدراتها مع البيئات الأخرى .

3. العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

جاء قطاع التجارة الخارجية كغيره من القطاعات الاقتصادية، محتلا دورا حيويا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي فهي تتأثر بمجموعة من العوامل التي نذكرها في ما يلي:

أ- الاستثمارات الأجنبية: بحيث تؤثر عليها من حيث الحجم،النوع،النمط و الأقطار المتطورة فالدول المتقدمة تمتلك عموما رؤوس أموال كبيرة متدفقة للدول التي تعاني نقص في رؤوس الأموال،كما أنها تدفقت بشكل غير مباشر من خلال السلع كالآلات وبالمقابل تدفقت الموارد الخام من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما كل حركة تجارية دولية.[1]

ب- سياسات التجارة الدولية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف قومية محددة وهي تختلف من دولة لأخرى ومن أهم تلك السياسات: سياسة حرية التجارة الدولية المتمثلة في مجموعة الإجراءات التي تقلل من تدخلات الدولة في التجارة الخارجية والتي تسعى لتحسين الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية. [2] و سياسة حماية التجارة الدولية ومفادها هو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع باقي الدول بتطبيق بعض الأساليب من اجل حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتتبع عدة أساليب في جانب الواردات كالرسوم الجمركية،نظام الرقابة على الصرف الأجنبي،الحظر والمنع لبعض السلع المستوردة وتطبيق نظام الحصص.[3]

ت- الاتفاقيات التجارية والدولية والاتحادات و الأسواق المشتركة: من أهم هذه الاتفاقيات:[4]

- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية □□□□ ؛□
- منظمة التجارة العالمية؛□
- السوق الأوروبية المشتركة والوحدة الاقتصادية بينهما وتوحيد العملة؛□
- السوق العربية المشتركة واتفاقيات المناطق التجارية الحرة والتوحيد الاقتصادي بين الدول العربية.

فرع 2: ماهية البنوك التجارية

تعتبر من المؤسسات المالية التي تتعامل بالائتمان وتوفر التمويل اللازم للمؤسسات باختلافها سواء محليا أو دوليا.

---

[1] .سعيد موسى مطر،"التجارة الخارجية"،دار الصفاء،الأردن،طبعة1، 2001،ص20

[2] . بوضياف سامية،**سياسة تحرير التجارة الخارجية واثرها على التنافسية الدولية،م"جلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات"** ،جامعة البليدة،2014،ص201 .

[3] . فيروز سلطاني،مرجع سبق ذكره.ص 3.

[4] [illegible]

1. نشأة البنوك التجارية

" لقد أنشأت البنوك التجارية نتيجة الظروف والمتطلبات التي سايرتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، حيث ان الصيارفة في أوروبا وإيطاليا هم أول من طرق الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لديها وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى وهي إيداع الأموال مقابل وصل". □

وعليه فنشأة البنوك في صورتها الراهنة لم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور كبير قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة عليها كانت تقوم بعملية الائتمان في صورتها البدائية ككبار التجار، والمرابون رجال الصاغة ومنه جعل البنوك الحديثة تحل محلهم، فتلك النشأة أثرت على طبيعة البنوك الحديثة وعلى عملياتها ونجد الفضل في ذلك كما قلنا في البداية التي جذورها تعود لكبار التجار و الصاغة المرابون.

2. مفهوم البنوك التجارية

- ✓ تعريف1: مؤسسة نقدية تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات تبعا للمدة المتفقة عليها، وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء وبالتالي أصبح يطلق عليها بنوك الودائع نظرا لطبيعة عملها.□
- ✓ تعريف 2:مؤسسة مالية غير متخصصة،تعمل في السوق النقدي وتطلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها كما أنها تتميز بأنها تقوم بالوساطة المالية فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح وإنشاء وتحويل النقود.□
- ✓ تعريف3: عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد والتي تتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق عليها اصطلاحا بنوك الودائع.□

ومنه نستخلص من التعاريف السابقة أن البنك التجاري يعتبر المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان أي الإقراض والاقتراض، بحيث يقوم بجلب الأموال من العملاء ليفتح بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم لهم قروض وأداء بعض الخدمات المصرفية المتنوعة.

3. وظائف البنك التجاري

سابقا لم تكن مهمة البنوك التجارية سوى مكان تودع فيه ثروات أفراد المجتمع لمجرد حمايتها في مكان آمن." لكن مع تطورات الأفكار المصرفية تطورت وظائف البنوك لتخرج عن خدمة الإيداع والإقراض إلى تقديم الخدمات التجارية

□□.زياد سليمان رمضان،"**البنوك التجارية**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الاردن،1996،ص27

□□.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□.مرجع سبق ذكره.ص10

□□. شيلالي حكيم،"**صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير .جامعةالبويرة.2014/2015 ص25

□□. سليمان ناصر،"**تقنيات البنكية وعمليات الائتمان**"،ديوان المطبوعات الجامعية،ورقلة،إعادة ط1...ص20.

والاستشارة المالية وتقديم التمويل اللازم للمشروعات العالمية بالإضافة للاستشارة القضائية والمشاركة في المجموعات المصرفية المالية كما تطورت للعديد من الخدمات الأخرى كإدارة الأموال وتنظيم الاستثمارات".[1]

وعليه يمكننا تلخيص وظائف البنوك في ما يلي:

- قبول الودائع وتنمية المدخرات: حيث تقوم بقبول الودائع وتوفر أربعة أنواع من الحسابات حسب الرغبة:حسابات جارية،حساب التوفير،حساب الودائع بإخطار وحساب الودائع لأجل.[2]
- خصم الأوراق التجارية: تظهر هذه العملية أساسا في الكمبيالة والتي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري،بحيث البنك يضع تحت تصرف عميله قيمة الورقة التجارية في لحال قبل حلول أجل استحقاقها، وذلك بعد خصم مستحقاته المالية من قيمتها، ويتحصل البنك مقابل عملية الخصم على عمولة.[3]
- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي : تعمل البنوك على قبول الودائع من أجل استخدامها في عملية التمويل الداخلي والخارجي ويتحقق ذلك من خلال منح التسهيلات الائتمانية مقابل ضمانات لاجتناب مخاطر عدم السداد.
- تقديم خدمات مصرفية حديثة: تتمثل فيما يلي عموما:[4]

أ. القروض الاستهلاكية

ب. التأجير التمويلي والتشغيلي

ج. الخدمات التأمينية

د. تمويل المشاريع

4. خصائص البنك التجاري

يتميز البنك التجاري كغيره من المؤسسات المالية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كما يلي:[5]

- تختص بكونها قادرة على فتح حسابات جارية وتحويلها لنقود ورقية أو العكس، وإجراء عمليات المقاصة؛
- القدرة على الإقراض وهذا من خلال الوساطة بين المدخرين والمستثمرين؛
- القيام بالعمليات القصيرة الأجل وهو أهم ما يميز البنك التجاري.

---

[1] سامر بطرس جلدة."**النقود والبنوك**"،دار البداية،عمان،ط1.،2009، ص 94

[2] سامر بطرس،نفس المرجع، ص95

[3] ماديو ليلي،"**دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الخارجية**"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون ،جامعة تيزي وزو،2018.ص36

[4] محمد سعيد أنور سلطان،"**إدارة البنوك**"،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،ص15

[5] زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي،مرجع سبق ذكره،ص 102

المطلب 3:تقنيات تمويل التجارة الخارجية

ككل مؤسسة اقتصادية تعمل في مجال التجارة الخارجية سواء كان مصدرة أو مستوردة،لابد لها أن تلجأ لأحدى البنوك التجارية من أجل إتمام عملياتها وتزويدها بالتمويل المناسب لها لذا سوف نتطرق أولا لماهية التمويل ثم للتقنيات والقروض المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية.

فرع 1: ماهية التمويل

كما قلنا سابقا لابد للمؤسسة أن تتزود بالموارد المالية لنشاطها وهو ما يعرف بالتمويل.

- ✓ تعريف1 : هو الحصول على الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي. □
- ✓ تعريف2 : "التمويل يعني كيفية استعمال الأموال وطريقة إنفاقها برشد. أي ما نعتبره مناسبا للتغطية المالية لأي عملية اقتصادية". □

من التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف التمويل على انه طريقة من أجل الحصول على الأموال من اجل إنشاء، توسيع أو تطوير مؤسسة اقتصادية بأفضل طريقة ممكنة.

1. أهمية التمويل

تظهر أهمية التمويل فيما يلي:□

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يساهم في انجاز المشاريع الجديدة والتي بدورها تؤدي لزيادة الدخل الوطني؛
- يعتبر من أهم الوسائل للخروج من حالة العجز المالي.

2. مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية

تتنوع مصادر التمويل باختلاف الجهات المانحة له لذا يمكن تقسيم المصادر إلى قسمين:□

1.المصادر الداخلية:يقصد بالمصادر الداخلية جميع الوسائل التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة من اجل استعمالها للوفاء بالتزاماتها المالية.

□□.سمير هربان.مرجع سبق ذكره،ص29

□□.سليمان ناصر،مداخلة بعنوان التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية،"ملتقى **وطني حول المنظومة المصرفية منافسة مخاطر وتقنيات"**،جامعة جيجل.يومي 07/06 جوان 2005.ص 3

□□.سمير هربان.مرجع سبق ذكره.ص29.

[4].محمد سعيد أنور سلطان،مرجع سبق ذكره،ص18

2. المصادر الخارجية: هي الأموال التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة،والذي بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ- التمويل الغير رسمي: هذا النوع يتم من خلال قنوات تعمل خارج إطار النظام القانون الرسمي في الدولة، حيث تمنح هذه السوق قروضا صغيرة لفترات قصيرة مقابل أسعار فائدة عالية تحسب على الأيام أو الأشهر.

ب- التمويل الرسمي: هو التمويل الذي يتم في إطار قانوني ويشمل كلا من البنوك التجارية، مؤسسات الإقراض والتمويل عن طريق المؤسسات الكبيرة.

كما ينقسم التمويل تبعا للآجال الاستحقاق إلى ثلاثة أقسام:□

أ- التمويل القصير الأجل: هو مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة من اجل تمويل احتياجاتها الجارية،في الغالب لا تتعدى السنة الواحدة في الغالب، وبعض الاقتصاديين يجعلون حده 18 شهرا.

ب- التمويل المتوسط الأجل: يقصد بها مجمل الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في شكل أموال نقدية أو أصول وعادة ما تتراوح مدة استحقاقها بين سنتين وسبع سنوات.

ت- التمويل طويل الأجل:هي الأموال اللازمة والتي تفوق مدة استحقاقها سبع سنوات إلى أن يصل إلى 20 سنة أو أكثر.

فرع2 : التقنيات المستخدمة في عملية تمويل التجارة الخارجية

أدى نمو المبادلات التجارية إلى ضرورة إدخال مجموعة من التقنيات التي تسهلها وتتمها بطرق سريعة بين مختلف المتعاملين عبر دول العالم و التي من شأنها حفظ حقوق كل طرف في العملية التجارية بمختلف أنواعها لذا أصبح من الضروري اللجوء إلى قروض مختلفة لتغطية كل من عملية التصدير والاستيراد وذلك عن طريق المؤسسات البنكية،أو عن طريق التحويل الحر.

أولا. التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية

تقوم البنوك التجارية وتحت سلطة البنك المركزي بتوفير تغطية للمبلغ المطلوب لتسوية العمليات الدولية متمثلة في التقنيات التالية:

1.الاعتماد المستندي:

يعتبر الاعتماد المستندي من أهم التقنيات المستخدمة لتسوية المدفوعات الدولية،وعليه تعددت التعاريف الخاصة به.

□□.سليمان ناصر،مرجع سبق ذكره،ص3

- ✓ تعريف 1: هو تعهد مكتوب يقبل بموجبه بنك المستورد أن يحل محل المستورد بالالتزام بتسديد قيمة وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام المستندات الدالة على إرسال البضاعة.[1]
- ✓ تعريف2:هو ذلك الاعتماد المفتوح بواسطة بنك بناء على طلب آمر لصالح مراسل لهذا الأخير ومضمون بحيازة مستندات ممثلة لبضاعة منقولة أو معدة للنقل.[2]
- ✓ تعريف3: يعتبر تقنية بنكية تتخذ شكل وثيقة بنكية يرسلها البنك بناء على طلب من زبونه إلى بنك آخر في الخارج بعد إبرام عقد بين المستورد والمصدر، فهو يعتبر تغطية مالية لعملية بيع وشراء عن طريق وساطة بنكية لإتمام العملية".[3]

1. أهمية الاعتماد المستندي :

تكمن أهمية الاعتماد المستندي في كونه أساس العلاقة بين البنك والعميل طالب فتح الاعتماد كما انه يحفظ حقوق جميع المتعاملين، حيث يستطيع كل من المصدر والمستورد الحصول على تسهيلات ائتمانية بموجب هذا العقد،كما انه يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية التي يتدخل فيها البنك كوسيط لتعزيز الثقة بين كل من المستورد والمصدر مقابل استفادته من العمولات المطبقة في هذه العملية.[4]

2. مراحل سير عملية الاعتماد المستندي :

شكل رقم(1-1) : يمثل خطوات الاعتماد المستندي

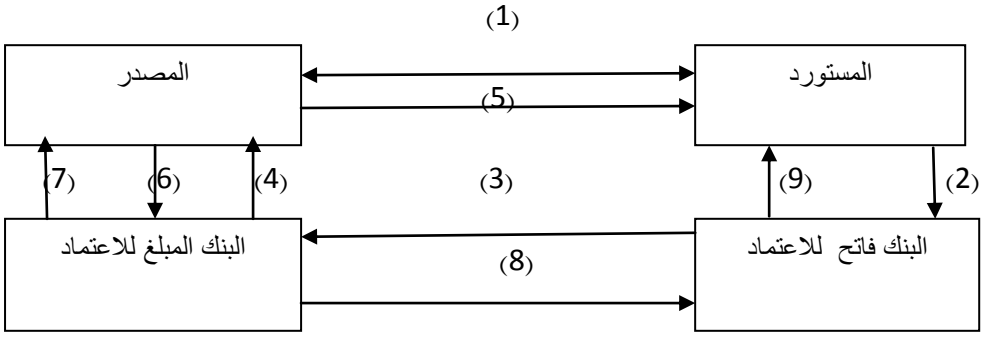

المصدر: بونحاس عادل."دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية".مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير.جامعة باتنة.2014/2013ص25

[1]. الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط 6،الجزائر.2007.ص 60

[2]. فهيمة قسوري،**دور الاعتماد المستندي في تسوية ثمن عقود التجارة الدولية**،"مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية "،جامعة باتنة،عدد2،2014 ص148

[3]. بونحاس عادل."**دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية**".مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير.جامعة باتنة.2014/2013 ص3

[4]. بن عبد القادر زهرة،"**الاعتماد المستندي كآلية دفع في مجال التجارة الدولية**"،جامعة قسنطينة.مقال بدون سنة نشر ص10

وعليه نقول بان مراحل الاعتماد المستندي تكون كما يلي:

1. ينشأ بين المستورد والمصدر عقد ويكون مستوفي للشروط القانونية؛
2. يتقدم المستورد للبنك بطلب فتح الاعتماد مرفقا بمستندات الاستيراد؛
3. يقوم البنك فاتح الاعتماد بتبليغ بنك المبلغ للمصدر؛
4. يقوم البنك المبلغ بإخطار المصدر بان الاعتماد قد فتح؛
5. بعد الاتفاق على الشروط يتم شحن البضاعة إلى المستورد؛
6. يقدم المصدر المستندات:شهادة المنشأ،الشحن،التأمين...الخ؛
7. بعدما يتأكد البنك من صحة المستندات يقوم بتسديد المبلغ للمصدر؛
8. يرسل البنك المبلغ (بنك المصدر) المستندات للبنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد)؛
9. يقوم البنك المستورد بتقديم المستندات لعميله المستورد.

ثم بعد ذلك يقوم المستورد بتسديد المبلغ للبنك المستورد والذي بدوره يقوم بتسديد البنك المصدر.

3. أنواع الاعتماد المستندي :

ينقسم إلى عدة أنواع نذكرها في ما يلي:

أ. من حيث الالتزام : في هذا النوع نجده ينقسم الى اعتماد قابل للإلغاء وغير قابل للإلغاء:[1]

1. الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: في هذا النوع يمكن لأي طرف في العملية القيام بإلغاء أو تعديل في الشروط في أي وقت دون موافقة مسبقة من باقي الأطراف وبالتالي فانه لا يوفر الضمانات الكافية.
2. الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء: هذا التعهد لا يمكن تعديله أو إلغائه إلا بموافقة جميع الأطراف وهو أكثر الأنواع شيوعا في الاستخدام لأنه يوفر الثقة والضمان.
3. الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء المعزز: هذا التعزيز يتم بناء على طلب من البنك المصدر وذلك لتوفير قدر عالي من الثقة والاطمئنان للمستفيد،ويتم من طرف بنك آخر في بلد المستفيد حيث أن هذا التعزيز يكون بتضامن البنك المعزز مع البنك المصدر في دفع قيمة الاعتماد بغض النظر عن مدى عدم التزام المستورد وبالتالي يعتبر هذا النوع من أهم الأنواع من حيث درجة الأمان خاصة للمصدر.

ب. من حيث قابلية للتحويل: ينقسم إلى الاعتماد القابل للتحويل والغير قابل للتحويل:[2]

1. القابل للتحويل:يعطي الحق للمستفيد أن يقوم بتحويل الاعتماد كليا أو جزئيا لمستفيد آخر .
2. الغير قابل للتحويل: لا يستطيع المستفيد تحويله لمستفيد آخر

ت. من حيث قابلية الاعتماد : ينقسم إلى اعتماد قابل للتجزئة واعتماد غير قابل للتجزئة

[1].بونخاس عادل، مرجع سبق ذكره،ص 12

[2].بن عبد القادر زهرة،مرجع سبق ذكره،ص ص 11،12

1. القابل للتجزئة: هو الاعتماد الذي يسمح بشحن البضاعة شحنا جزئيا على دفعات ويتم دفع قيمته بنسبة ما يتم شحنه من البضاعة.
2. الغير قابل للتجزئة: هو الذي يقتضي أن تقدم البضاعة مرة واحدة ويكون الدفع دفعة واحدة.

2.التحصيل المستندي

عندما تنشأ بين المستورد والمصدر علاقة تجارية منتظمة يمكنهما حينها اللجوء تقنية أق بساطة وتكلفة وهي التحصيل المستندي.

1. تعريف:

- ✓ تعريف 1: هو تقنية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وذلك مقابل إعطاء كل المستندات المتعلقة بالبضاعة أي الفواتير، مستندات النقل و ماشابه ذلك إلى البنك المراسل الذي يمثل المصدر،والذي بدوره يقوم بإرسال المستندات إلى المستورد المسحوب عليه الكمبيالة عن طريق البنك الذي يمثله أي البنك المستورد المكلف بتحصيل المبلغ لصالح المصدر.[1]
- ✓ تعريف2: يعتبر كآلية تعتمد على أساس الثقة الموجودة بين المستورد والمصدر،حيث أن البنوك فيها تدخل كوسيط فقط ولا تعتبر كمتدخل مالي في العملية من أجل تسليم المستندات إلى الزبون وقبول وتحصيل القيمة المقابلة لها.[2]

توجد عادة أربعة أطراف في عملية التحصيل نذكرها كما يلي:[3]

- المصدر: وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه؛
- البنك المحول: يقوم بتسليم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي يتولى التحصيل وفق للاتفاق؛
- البنك المحصل: هو البنك الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة؛
- المستورد: وهو المشتري يستقبل المستندات ويقوم بدفع ثمنها للبنك المستورد.

وعليه تتم العملية وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (1-2): يمثل مراحل عملية التحصيل المستندي

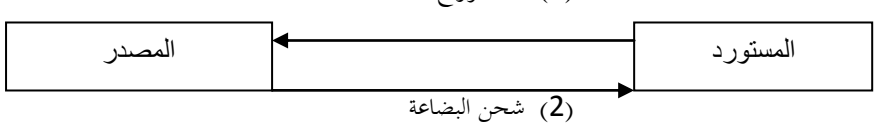

[1] الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص 63

[2] مدحت صادق،**"أدوات وتقنيات مصرفية"**، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة.2006.ص27

[3] .مدحت صادق.مرجع سبق ذكره.ص30

□

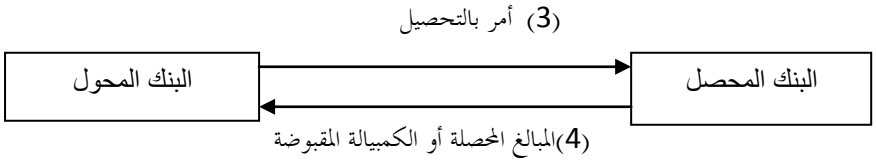

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع بن عبد القادر زهرة،"الاعتماد المستندي كآلية دفع في مجال التجارة الدولية"،جامعة قسنطينة.مقال بدون سنة نشر ص108.

3.تحويل الفاتورة

تعتبر من الآليات التي يتم اللجوء إليها للقيام بالتبادل الدولي عندما يتعسر على المستورد دفع قيمة مشترياته.

1. تعريف :

- ✓ تعريف1: هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى وسيطا محل زبونها المسمى المنتمي،للتكفل بعدم تسديده لمبلغ فاتورة ما في أجل محدد وفق عقد وذلك مقابل أجر.□
- ✓ تعريف2: عملية للتمويل القصير الأجل التي يتم بمقتضاها تنازل طرف هو مصدر السلع أو الخدمات لطرف آخر هو المؤسسة المختصة بتحويل الفواتير عن حقوقه الناتجة عن عدم قدرة المستورد بالوفاء بدينه خلال عملية التبادل الدولي و تكمن أهمية عملية تحويل الفاتورة في امكانية حصول المؤسسة المصدرة على 80 بالمائة من قيمة الفواتير الجاهزة دون انتظار عمليات التحصيل الفورية.□

وعليه فان عملية تحويل الفاتورة تكون بين ثلاثة أطراف:

- الشركة المتخصصة: أو كما تسمى الوسيط أو factor
- زبون الشركة factor :والمتمثل في المنتمي (المستورد)
- المدين: وهو مدين المنتمي

4.خصم الكمبيالة المستندية:

من أجل معرفة هذا النوع من أنواع التمويل سنتطرق لما يلي:

- ✓ تعريف:

□.ماديو ليلى ،"**دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الدولية**"،طروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص قانون،جامعة تيزي وزو.2018.ص11

□.شيلالي حكيم،مرجع سبق ذكره.ص59

تعرف هذه العملية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها قيام المصرف بدفع قيمة ورقة تجارية قبل اجل استحقاقها،كما يقوم المصرف بخصم مبلغ يسمى سعر الخصم مقابل فائدة عن المدة من تاريخ الدفع إلى تاريخ استحقاق الورقة.□

وعليه في حالة خصم الكمبيالات المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة،بحيث يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية الى غاية تاريخ الاستحقاق مع تطبيق الفائدة وسعر الخصم.وبالتالي فهو يتيح للمستورد فرصة تحسين وضعه المالي في فترة تسوية المبادلات.

5.قروض ناشئة عن عملية التصدير

يتعلق هذا النوع بالخروج الفعلي للبضاعة من بلد المصدر،وهي قابلة للخصم لدى البنك تستخدم في تمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا.□

6.التسبيقات بالعملة الصعبة

هو نوع من التمويل يمكن المؤسسة المصدرة أن تطلب البنك من تسبيقات بالعملة الصعبة لتغذية خزينتها، بحيث تتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة المحلية،وتقوم هذه المؤسسة بتسديد المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.وان مدة التسبيقات لا يجب أن تتجاوز مدة العقد المبرم بين المصدر والمستورد.□

ثانيا:التمويل متوسط وطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية

أحيانا لايمكن للتمويل القصير الاجل ان يتماشى مع بعض عمليات التبادل الدولي،وعليه يتم اللجوء الى بعض التقنيات المتوسطة وطويلة الأجل.

1.قرض المشتري:

- ✓ تعريف:يعتبر آلية يقوم على إثرها بنك في بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد الأجنبي مباشرة لتسديد مبلغ الصفقة للمصدر لفترة تتجاوز 18 شهرا،كما انه يوفر بعض المزايا للمصدر كتحريره من خطر عدم السداد في تلك الفترة.□

2.مخطط سير عملية قرض المشتري

الشكل رقم(1-3): يمثل خطوات عملية قرض المشتري

[1] .□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□.مرجع سبق ذكره،ص45

□.الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص113

□□.مدحت صادق،مرجع سبق ذكره،ص45

[4] .الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص122

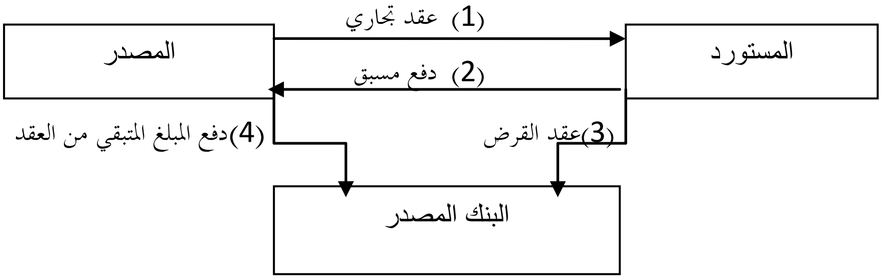

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع شلالي حكيم،مرجع سبق ذكره.

2.قرض المورد:

- ✓ **تعريف**:يعرف على انه قرض مقدم للمصدر لتمويل صادراته،حيث انه ناشئ أساسا عن مهلة التسديد التي يمنحها المصدر لفائدة المستورد وذلك بخصم الكمبيالات المتحصل عليها ويتميز كونه اقل تكلفة بالنسبة للمورد لان تكاليف عملية الاستيراد تقع على عاتق المستورد.□

مخطط سير العملية:

الشكل رقم(1-4):يمثل عملية سير قرض المورد

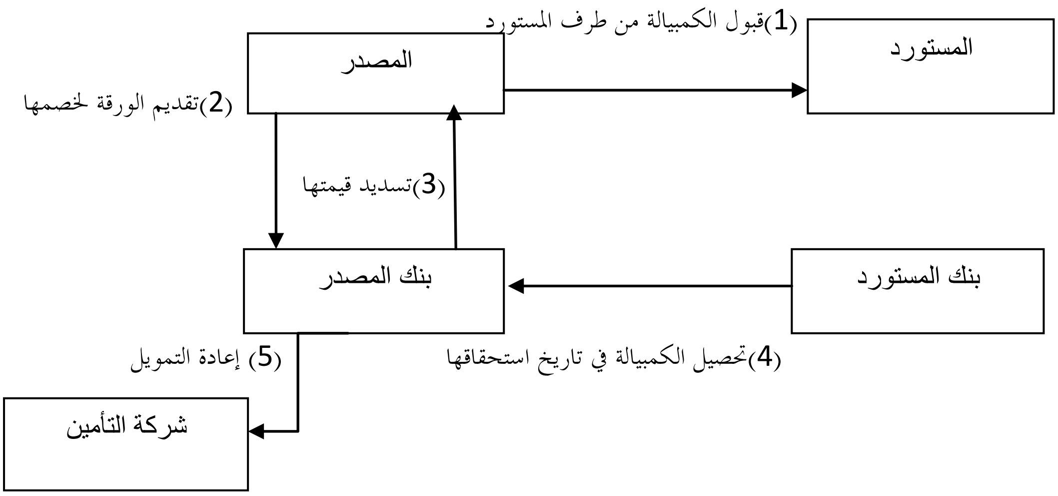

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□،مرجع سبق ذكره ،ص52

3.التمويل الجزافي:

من التقنيات الأخرى المتبعة بين المصدر والمورد التمويل الجزافي ونتناول فيه ما يلي:

تعريف:

□□.نفس المرجع،ص122

- ✓ هو آلية تمكن من بيع سندات أو كمبيالات للحصول على تمويل نقدي،وتنشأ هذه الالتزامات نتيجة قيام المصدر ببيع سلع للمستورد في بلد آخر ورغبة المصدر في الحصول على قيمة السندات التي بحوزته،فبالتالي يقوم ببيعها إلى احد البنوك فقط وليس المؤسسات المتخصصة بشراء الدين دون حق الرجوع للبائع، أي شراء المؤسسة البنكية لديون ناشئة عن الصادرات من السلع والخدمات.□

4.القرض الايجاري الدولي:

- ✓ .بمقتضى هذه العملية يقوم المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسة متخصصة أجنبية بحيث تقوم هذه الأخير بالتفاوض مع المستورد حول العقد وتنفيذه،ويستفيد المستورد من السلعة مقابل دفعات مالية يدفعها إلى مؤسسة القرض الايجاري.□

- ✓ مخطط سير العملية:

الشكل رقم(1–5): عملية سير قرض الإيجار الدولي

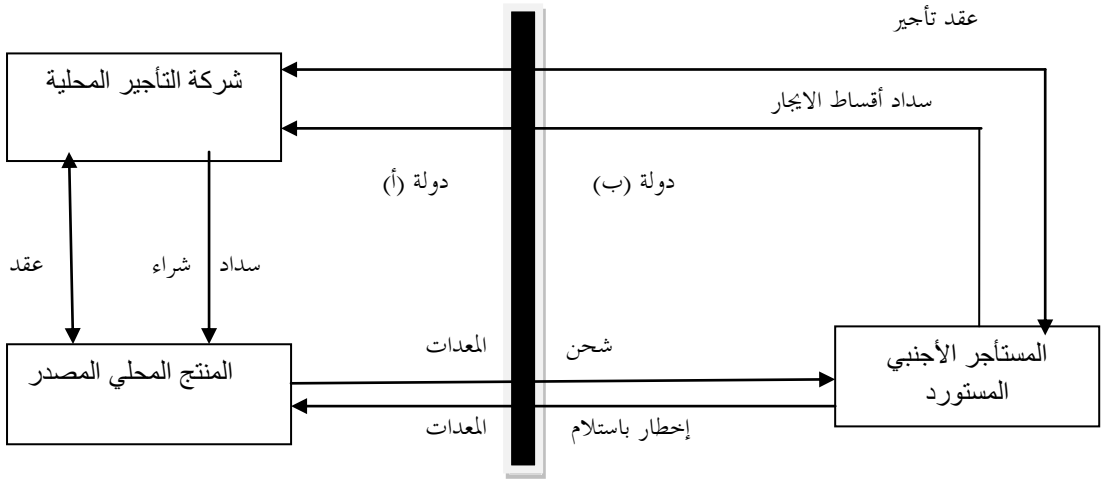

المصدر:حكيم شيلالي، مرجع سبق ذكره، ص73

ثالثا:التحويل الحر

يعتبر التحويل الحر وسيلة لتسوية المعاملات التجارية الدولية ،يلجا إلى هذه الطريقة نظرا لسهولتها وسرعتها بحيث يكون الدفع بالعملة المحلية ويتم تحويلها للعملة الصعبة إلى حساب المصدر، ويتخذ الأنواع التالية:□

□□.الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص127

□□.شيلالي حكيم،مرجع سبق ذكره،ص73

[3].بوخلخال عبد الرحيم،شربي محمد الامين،"**إشكالية همينة قروض التجارة الخارجية على قروض الاستثمار**"، دراسة حالة بنك التنمية المحلية.بدون سنة نشر.ص 7.

1.التحويل عن طريق البريد: تعتبر طريقة بسيطة بحيث يتم التحويل من حساب البريدي للآمر أي المستورد الى الحساب البريد للمستفيد والذي يكون في هذه الحالة المصدر إلا أنها بطيئة في عملية الإرسال.

2. التحويل عن طريق التلكس: في هذا النوع يجب على المستورد دفع المبلغ بالعملة المحلية لبنكه ويقوم بتحويلها للعملة الصعبة ثم إرسال أمر التحويل بالتلكس، بالرغم من كونها سريعة إلا أنها معرضة للأخطاء خاصة في رقم التلكس أو الازدحام.

3.التحويل عن طريق شبكة سويفت Swift: هو اختصار Financial "society for world Interbank télé communication"، تعتبر من أهم شبكة للتحويلات البنكية حاليا ظهرت سنة 1973 بسبب عيوب الوسائل التحويلية الأخرى،كونها اقل تكلفة و أكثر سرعة.

وعليه نقول بالرغم من سرعة التسوية المالية للتحويل الحر إلا انه لا يصلح إلا بين طرفين بينهما ثقة كبيرة لأنه في حالة عدم الدفع لا يمنح أي ضمان لأنه لا يرتكز على أي وثائق.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول أثر تقلبات سعر الصرف على تمويل البنوك التجارية للتجارة الخارجية

يضم هذا المبحث عدد من الدراسات السابقة للموضوع باللغتين العربية و الأجنبية لمختلف الأنواع من مذكرات، مقالات و كتب كما حاولنا من خلاله التطرق للعلاقة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة للموضوع .

المطلب 1 : الدراسات باللغة العربية

أ.المذكرات:

1 . دراسة عائشة خليف (2016 – 2017):[1] عنوان المذكرة " تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1994– 2015 ،حيث تمثلت الإشكالية الرئيسية في الطرح التالي " كيف أثرت إصلاحات سياسة سعر الصرف على قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1994 – 2015 ؟ " . تهدف الدراسة إلى أثر التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري الذي كان سببه ارتفاع أسعار البترول و ليس بسبب

[1] .عائشة خليف،**"تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة الصرف خلال الفترة 2015/1994"**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص علوم اقتصادية،جامعة بسكرة،2017/2016.

الإصلاح الاقتصادي.تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف و ربط الأسباب و النتائج . من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة.

2 . دراسة زراقة محمد (2015 – 2016) :[1] عنوان المذكرة " أثار تقلبات أسعار سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية . حالة الجزائر 1990 – 2014 " تخلص الدراسة إلى أهمية معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف و تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر ، كما درست مراحل تطور سعر الدينار الجزائري بين مختلف الأنظمة كما تطرقت إلى الجانب التطبيقي للموضوع و استخدم الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي و كذلك الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي لدراسة ميزان المدفوعات .

3. دراسة دوحى سلمى(2015/2014):[2]بعنوان "اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر".تهدف الدراسة الى معرفة هيكل الميزان التجاري وتحليل اثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات واستعراض مختلف الآليات التي تحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.كما استخدمت في الجانب التطبيقي طريقة المربعات الصغرى في تقدير البيانات.

4. دراسة شيلالي حكيم (2015/2014):[3] بعنوان "صيغ تمويل التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية".تهدف الدراسة إلى تقديم وسائل وتقنيات الدفع بالتجارة الخارجية ومدى مساهمة البنوك التجارية في هذه العملية،من خلال طرح الإشكالية الرئيسية:"إلى أي مدى يمكن استعمال تقنية الاعتماد المستندي للتحكم في المبادلات الخارجية"، من خلال إبراز أهمية التقنيات ومعرفة أهم الشروط وكافة الإجراءات لكل عملية.

خلصت الدراسة إلى أن تقنية الاعتماد المستندي تتميز بالثقة والضمان وان التجارة الدولية من أهم صور العلاقات الدولية مع العالم الخارجي.

5. دراسة بونحاس عادل (2013 – 2014):[4] عنوان المذكرة " دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر 2002 – 2010 " تطرقت الدراسة إلى أهمية تقنية الاعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائرية و إبراز أهميتها الاقتصادية و مدى فعاليتها في مختلف المبادلات التجارية الدولية الجزائرية من خلال طرح الإشكالية التالية: " ما مدى

---

[1]. زراقة محمد،"**آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990–2014**"،جامعة تلمسان،2016/2015.

[2]. دوحى سلمى،"**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر**"،أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية،جامعة بسكرة.2015/2014.

3. شيلالي حكيم،"**صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة.2015/2014.

4. بونحاس عادل."**دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية**".مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير.جامعة باتنة.2014/2013

فعالية استخدام تقنية الاعتماد المستندي باعتبارها آلية للتمويل البنكي في تسهيل و ضبط المبادلات التجارية الدولية بالجزائر؟ ". تم استخدام المنهجين الاستنباطي و الاستقرائي في الجانب النظري و كذلك مختلف البيانات و الأرقام من مختلف المراجع.

6 . دراسة بن قدور علي (2012 – 2013): □بعنوان " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970 – 2010 "، الإشكالية كانت كالتالي: ما هي العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية؟. استخلصت الدراسة إلى أنه عدم توافق القيمة الاسمية لسعر الصرف الرسمي و مستواها التوازني سيؤدي إلى وجود سعر مغالى فيه أي مقوم اكبر من سعره الحقيقي تم استخدام في الجانب النظري المنهج الوصفي التحليلي و الجانب التطبيقي المنهج التحليلي و جمع المعطيات و تبويبها كما استخدمت برنامج□□□□□□□.

7. دراسة بغداد زيان (2012 – 2013): بعنوان " تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية "، تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية ؟ " اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي إضافة إلى الأسلوب التحليلي الوصفي لتوضيح العلاقة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاروبي بحيث تهدف الدراسة إلى سياسة سعر الصرف و كذلك المبادلات الخارجية و معرفة مدى تأثير هذه الأخيرة بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية .

ب . المقالات

1. دراسة بورحلي خالد،بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن 2015:□بعنوان "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014 "،من خلال الإشكالية المطروحة "ما مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر؟" قدمت الدراسة سياسة التخفيض كأحد سياسات سعر الصرف في الدول النامية،كما هدفت لإبراز أثرها خلال فترة الدراسة،بحيث توصلت إلى عدم فعاليتها على الميزان التجاري وذلك باستخدام المنهج القياسي.□
2. دراسة زهير سعيدي 2017:□ بعنوان " سعر الصرف و تعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر 1970-2016 ". مقال بمجلة البحوث الاقتصادية و المالية ديسمبر 2017 عدد 2 ،هدفت الدراسة إلى تفسير سعر

1. عائشة خليف،"**تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة الصرف خلال الفترة 1994/2015**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص علوم اقتصادية،جامعة بسكرة،2017/2016.□

2. بورحلي خالد،بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن،"**فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014**"،مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 01 ،سنة 2015.

3. زهير سعيدي،ومحمود جمام،"**سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني،جامعة أم البواقي.2017.

الصرف عن طريق التغيرات في القدرات الشرائية بين دول العالم حيث استخلصت بان السياسة النقدية مرتبطة بنظرية القدرة الشرائية و مستوى الأسعار و أيضا سعر الصرف باعتباره أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاديات الدولية .

المطلب 2 : الدراسات باللغة الأجنبية

1 [illegible]

[illegible] [1]

عملت هذه الدراسات تقريبا إلى تحقيق الجزء النظري لسعر الصرف من خلال سوق التبادل من خلال التعاريف المختلفة كما تطرق إلى أساسيات العرض و الطلب للعملات الصعبة، كذلك توجه إلى سياسات سعر الصرف .

[illegible] [2]

من خلال الإشكالية المطروحة في البحث و المتمثلة في " ماهو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات الجزائرية ؟ هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط سعر صرف الدينار الجزائري بالصادرات الجزائرية الموجهة إلى السوق الخارجية حيث استخلصت إلى أن الصادرات الجزائرية متمركزة في البترول كما أن سعر الصرف الدينار الجزائري يتأثر بالعملات الرئيسية لذا وجب على الجزائر أن تطور في المجال الصناعي و الزراعي و أن تتبنى إستراتيجية في الاستثمار و هذا من اجل تحقيق التوازن .

[illegible]

---

[1] [illegible]

[2] [illegible]

في هذا الموضوع عالجت الإشكالية المتمثلة في "ماهو دور البنوك الجزائرية في عمليات تمويل التجارة الخارجية " وهدفت لإبراز دور البنك التجاري في عملية تمويل التجارة الخارجية ومدى سعي المؤسسات من أجل النهوض بالتبادل الدولي من أجل تجاوز كل العوائق الجغرافية وجلب كل ماهو غير متوفر في المنطقة،مبينة بذلك الدور الجوهري الذي يلعبه البنك التجاري باعتباره وسيط بين العملاء في مختلف الدول من خلال التقنيات المتاحة لديه.

□

المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أ.المذكرات:

1. دراسة عائشة خليف: بالرغم من أن الباحثة تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بسعر الصرف وهو الجزء المشترك في هذه الدراسة ودراستنا الحالية، إلا أنها ركزت في الجانب التطبيقي للدراسة على سياسة التخفيض بشكل كبير، و لم تتناول الجوانب الأخرى المتعلقة بسعر الصرف كتحليل للميزان التجاري الجزائري باعتباره أهم المؤشرات الاقتصادية، وهذا ما قمنا به في هذه الدراسة.

2. دراسة زراقة محمد: شملت هذه الدراسة جزء كبير لموضوعنا حيث تطرق فيها الباحث إلى الجوانب النظرية بشكل واضح، وهو ما كان وجه التشابه بين الدراستين،إلا أن الفترة كانت من 1990الى غاية 2014، أما دراستنا التي قمنا بها كانت من 2014 إلى 2018 بحيث تعتبر دراسة حديثة تشمل تحليل حديث لسعر صرف الدينار الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للنظام.

3. **دراسة دوحى سلمى:** من خلال موضوع البحث بينت الباحثة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري إضافة إلى بعض الآليات لمعالجة هذه التقلبات و هو ما لم نتطرق له في بحثنا، إلا أننا في بحثنا قمنا بتحليل كل من الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الدينار الجزائري لفترة أحدث زمنيا.

4.دراسة شيلالي حكيم: شملت الدراسة كافة الجوانب المتعلقة بوسائل الدفع في التجارة الخارجية، إلا أنه لم يبرز في الجانب التطبيقي كيفية تسوية المبالغ في عملية الاعتماد المستندي وعلاقتها بسعر الصرف، وهذا ما ركزنا عنه في دراستنا.

5. **دراسة بونحاس عادل:** بالرغم من شمولية الدراسة للجانب المتعلق بالاعتماد المستندي من جانب التصدير، إلا أن حالة الجزائر تكون قليلة نسبيا من جانب الصادرات، كما انه أغفل في الجانب النظري عن بعض المفاهيم الأساسية كالمتعلقة بالتجارة الخارجية و التمويل، وهذا ما يجعل دراستنا مميزة بأنها تطرقت في جانبها النظري لكافة المفاهيم النظرية وأنها درست تقنية الاعتماد المستندي من جانب الاستيراد.

6.**دراسة بن قدور علي**: ركز الباحث بشكل كبير على سعر الصرف الحقيقي التوازني، كما انه تطرق إلى الجانب النظري لسعر الصرف.

7.**دراسة بغداد زيان**:بالرغم من قيام الباحث بالبحث في موضوع المبادلات الخارجية، إلا انه لم يتطرق إلى التقنيات المستخدمة في عمليات التسوية وهذا هو الجزء الذي تميزت به دراستنا بقيامنا بتوضيح عمليات تمويل التجارة الخارجية خاصة من جانب الواردات باعتماد تقنية الاعتماد المستندي في بنك خليج الجزائر وكالة الوادي.

ب.المقالات:

1. دراسة بورحلي خالد،بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن: بالرغم من شمولية الدراسة من حيث التحليل بالنسبة للميزان التجاري إلا أن الباحثين لم يتطرقوا لتحليل سعر صرف الدينار الجزائري واكتفوا بالجانب النظري له، أما دراستنا هذه قد خصصنا جزء لهذا التحليل.

2.**دراسة زهير سعدي**: هنا الباحث بالرغم من تحدثه على سعر الصرف والمعاملات الخارجية إلا أنه اكتفى فقط بتحليل سعر الصرف خلال فترة 1970 إلى غاية 2016 أما دراستنا فتناولت تحليل للصادرات والواردات و الميزان التجاري باعتباره مؤشرا للتجارة الخارجية.

- الدراسات باللغة الأجنبية:

1.**دراسة □□□□□□□ □□□□□□**: بالرغم من تطرق الباحث إلى نظريات سعر الصرف وهو ما طابق الجزء النظري لموضوعنا، إلا أنه لم يبين بالقدر الكافي الأساس النظري له وهو ما تميزنا به في موضوعنا.

2.**دراسة □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□**:من خلال هذا الموضوع تبين بان الباحثتين لم تتحدث عن الأعوان المتدخلين في سوق سعر الصرف كما انه لم يتم توضيح المتعاملين الاقتصاديين للجزائر وهو ما سعت دراستنا لتوضيحه.

3.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□: بالرغم من تطرق الباحثة إلى مختلف الجوانب للموضوع، إلا أن دراستها لم تكن مخصصة في دراسة حالة لنوع من القروض الموجهة لتمويل الصادرات أو الواردات وهذا ما أضفناه في دراستنا من خلال الجزء التطبيقي.

خلاصة الفصل:

□ في هذا الفصل المتعلق بالأساسيات النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية،اتضح انه لتنفيذ العمليات التجارة خارج حدود الدولة لابد من وجود وسائط تتحكم بالعملية ألا وهي البنوك التجارية التي تقدم بذلك تمويلا للأعوان الاقتصاديين الذي يعانون من العسر المالي للقيام بهذا التبادل التجاري الذي يخضع في تسوية مبالغه لسعر الصرف.وهذا ما سوف نبرهن□ عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تحليل لأثر تقلبات سعر صرف

الدينار الجزائري على حجم

القروض الموجهة

للتجارة الخارجية

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على الواقع وهذا اعتمادا على معطيات دراسة حالة حيث تم اختيار بنك الخليج الجزائر من أجل دراسة معطيات الدراسة خاصة من جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية، حيث سنقوم بالمرور أولا على السياسات المتبعة في تسيير سعر صرف الدينار الجزائري ثم بدراسة تحليلية خلال المدة المدروسة وكذلك دراسة لحالة الجزائر في مجال التجارة الخارجية،كما سنبين الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات ثم التطرق إلى كيفية تطبيق التقنيات الموجهة للتجارة الخارجية من طرف البنك محل الدراسة خاصة من شق الواردات.وأخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها وتفسيرها ومناقشتها اقتصاديا ومقارنتها بالفرضيات المطروحة وذلك وفق ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة و لمحة عن البنك محل الدراسة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة ولمحة عن البنك محل الدراسة

في هذا المبحث تطرقنا إلى الحدود المكانية و الزمنية للدراسة وكذلك المنهج المستخدم فيها بالإضافة إلى لمحة عامة عن البنك الذي طبقنا فيه الدراسة.

المطلب1: حدود الدراسة والمنهج المستخدم

سيندرج ضمن هذا المطلب عدة نقاط من أجل متابعة موضوع الدراسة، لابد لنا من معرفة حدود الدراسة للموضوع وكذلك المنهج المستخدم فيها.

فرع 1:حدود الدراسة الزمنية والمكانية

كانت الدراسة خلال الفترة الممتدة 20 مارس 2019 إلى غاية 20 أفريل 2019 أي لمدة شهر كامل حيث كانت هذه الفترة معظمها لدى بنك خليج الجزائر وكالة الوادي، وهذا من أجل الإلمام ولو بجزء معتبر بكافة المعلومات المطلوبة وبجوانب الدراسة.

فرع 2:المنهج المستخدم

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ومن أجل إثبات الفرضيات اخترنا المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة للموضوع، كما استخدمنا المنهج التحليلي فيما يخص دراسة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وحجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية.

المطلب2: الطريقة المستخدمة

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد متغيرات الدراسة والأدوات التي اعتمدنا عليها لحل إشكالية الموضوع .

فرع1:تحديد المتغيرات

- المتغير المستقل: يتمثل في سعر صرف الدينار الجزائري
- المتغير التابع: يتمثل في حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

فرع2: الأدوات المستخدمة

في هذا الجزء سيتم عرض الأدوات المستخدمة في الموضوع والتي كانت كما يلي:

أ. جمع الوثائق: اعتمدنا على عملية جمع الوثائق باعتبارها أداة من أدوات البحث العلمي قصد الوصول إلى تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وكذلك حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية من خلال المقالات،المذكرات،الأطروحات والكتب التي تتعلق بالموضوع،كما حصلنا على الوثائق الخاصة من طرف المؤسسة لمتابعة العملية .□

ب. المقابلة الشخصية: حيث كانت عبارة عن أسئلة مطروحة موجهة للإطار المتابع للعملية في بنك الخليج الجزائر.□ □

المطلب3: لمحة عن البنك محل الدراسة

يتكون هذا المطلب من ثلاثة أجزاء بحيث تطرقنا لكل من تعريف ونشأة بنك خليج الجزائر بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للبنك و الجزء الأخير تناولنا فيه الأنشطة التي يزاولها بنك خليج الجزائر.

فرع1: تعريف ونشأة بنك خليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر بنكا تابعا لمجموعة الأعمال الكويتية □□□□ والتي تمثل ابرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط،تحمل اسم المجموعة الكويتية للأعمال"□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□"،والتي أنشأت عام 1975،تعمل في أكثر من 21 بلدا خاصة في العالم العربي.[□]

يتمثل بنك خليج الجزائر في كونه بنك أجنبي مستثمر في الجزائر برأسمال قدره 6.500.000.000 دينار جزائري، بمساهمة ثلاثة بنوك مقسمة كالتالي:[□]

- 60 بالمائة من طرف بنك برقان □
- 30 بالمائة للبنك التونسي الدولي □
- 10 بالمائة لبنك الأردني الكويت□

□وقد بدأ مزاولة نشاطه البنكي في 2004 بعد اعتماده الرسمي،مقدما بذلك نشاطات وخدمات بجودة عالية في مختلف المجالات بطريقة عصرية تتوافق مع رغبات العميل والتطورات الاقتصادية للدولة والعالم الخارجي، كما انه يقدم منتجات

[□].موقع بنك خليج الجزائر،□**"البوابة الالكترونية للبنك"**،2019/04/27.□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

□[□].مثني عادل، مدير البنك."**لمحة عامة عن بنك خليج الجزائر**".وكالة الوادي،2019/04/24،(مقابلة شخصية)

وخدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية كما يقوم بجميع العمليات المصرفية سواء كانت محلية أو دولية عن طريق قروض مختلفة الصيغ.

فرع2:الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر

للتنظيم والمتابعة الجيدة للأعمال يسير البنك وفق الهيكل الموالي :

الشكل رقم (2-1):يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

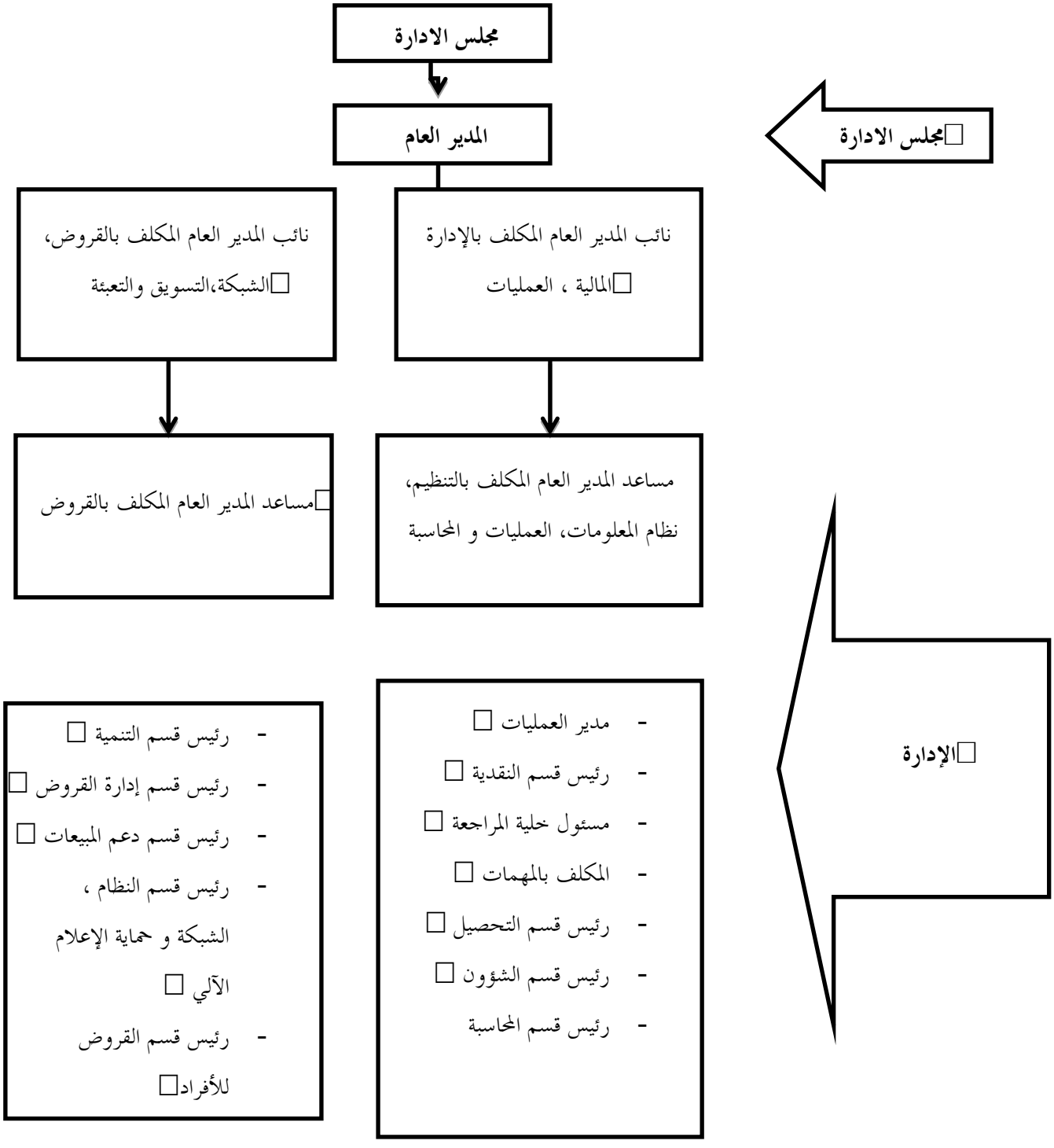

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري عللى حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

فرع3: أنشطة بنك الخليج

ككل بنك تجاري سواء كان عام أو خاص، فإن بنك الخليج الجزائر يسعى دائما إلى زيادة الربحية وكذلك كسب أكبر عدد من العملاء وعليه فانه يقدم مجموعة من الأنشطة البنكية منها:[1]

1. فتح الحسابات بأنواعها:حيث عرفت سنة 2018 فتح أزيد من 25000 حساب في البنك□؛□
2. منح القروض الخاصة بالاستهلاك: ففي سنة 2018 عالج البنك حوالي 3337 ملف خاص بالقرض الاستهلاكي؛□
3. تقديم خدمة الاستعلامات عبر الهاتف: من خلال مركز الاتصال الخاص بالبنك يتم استقبال المكالمات حيث سجل البنك أزيد من 35000 اتصال سنة 2018 مقابل 28789 اتصال سنة 2017؛□
4. البطاقات العالمية وبطاقات بين البنوك:من أنواعها بطاقة □□□ و بطاقة فيزا العالمية؛□
5. أجهزة التوزيع وأجهزة الدفع: عرفت تطورا من خلال عدد أجهزة الدفع المثبتة وكذلك الموزعات المنتشرة عبر الوطن؛□
6. تمويل عمليات التجارة الخارجية:من خلال الصيغ الكلاسيكية والإسلامية المتمثلة في الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي ؛□
7. الوكالات الأوتوماتيكية: التي تقدم خدمات طوال اليوم،حيث يعتبر بنك AGB أول بنك يضع وكالات أوتوماتيكية عملية و آمنة وهي عبارة عن شاشات الكترونية سهلة الاستعمال؛□
8. خدمة بنك السائق □□□□□□□ Drive:عبارة عن جهاز و موزع مثبت على نقطة دوران في الطريق تمكن العميل من القيام بالعمليات البنكية دون الحاجة إلى ركن السيارة والنزول منها.

---

[1] Rapport d'activité annual de agb.Avril2018.

40

المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها

لتسهيل حل إشكالية الدراسة تطلب ذلك استخدام طرق وأدوات وذلك من اجل الوصول للنتائج لذا سنحاول في هذا المبحث عرض لنتائج الدراسة ثم مناقشتها.

المطلب1:التقديم والعرض

يتكون هذا المطلب من أربعة أجزاء تطرقنا فيه بداية لتطور سياسات وتحليل سعر صرف الدينار الجزائري ويليه عرض لمتغيرات التجارة الخارجية من صادرات وواردات وحالة الميزان التجاري ثم تحليل لقيمة القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية وأخيرا تطبيقات عملية لتقنية الاعتماد المستندي باعتباره التمويل الغالب لهذا النوع من الدراسة.

فرع1: تطور وتحليل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2018

تطرقنا في هذا الجزء إلى تطور نظام سعر الصرف،من خلال مختلف الأنظمة التي مر بها منذ الاستقلال،فمن منطلق التسيير الإداري للعملة بدأت سياسة الصرف تتطور وتتغير على حسب المتطلبات الاقتصادية.

أولا. 1. تطورات أنظمة الصرف في الجزائر:

عرف نظام الصرف في الجزائر عدة تطورات بعد الاستقلال أبرزها مرحلة تثبيت سعر صرف الدينار الجزائري و مرحلة تحرير سعر الصرف.

1. نظام سعر الصرف الثابت (1964-1995):

في هذه المرحلة لم يكن تحديد قيمة الدينار على أسس اقتصادية، بل كان عبارة عن قيمة إدارية لا تتعلق أساسا بالأداء الاقتصادي،هذه المرحلة انقسمت إلى عدة مراحل:

1. 1. تعادل الصرف الثابت (1964 -1973): بعد الاستقلال تم تعيين العملة الرسمية للدولة والمتمثلة في الدينار الجزائري،كما حدد الدينار بنسبة 0.18 غرام من الذهب حيث كان لزاما أن تتقيد به الجزائر آنذاك بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي.بقي الدينار ثابتا أمام الفرنك الفرنسي إلى غاية 1969 أين عرف الفرنك الفرنسي انخفاضا مقابل الدولار الأمريكي،هذا ما أثر على الدينار سلبيا وبدأ بالانخفاض مقابل عملات البلدان الأخرى المتعاملة مع الجزائر في مجال التجارة مما أدى بالجزائر إلى انتهاج نظام جديد .[1]

[1].زهير سعدي،محمود حمام،سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية،دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك 1970-2016،**مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**،عدد 2017.2،ص335.

1. 2. مرحلة نظام الترجيح (ربط العملة بسلة العملات 1974- 1987): بعد إلغاء نظام تعادل الصرف الثابت، أصبح الدينار الجزائري مثبتا على أساس سلة متكونة من 14 عملة دولية (الدولار الأمريكي،الدولار الكندي،المارك الألماني،الشلينغ النمساوي،الجنيه الإسترليني،الكورون النرويجي،الليرة الايطالية،الفلورين الهولندي،الكورون السويدي،الفرنك السويسري،البسيطاس الاسبانية)[1]. حيث كانت من بينها الدولار كعملة عبور بين الدينار وباقي العملات الأخرى.[2]

1. 3. تسيير سعر الصرف (1987-1994):[3]

في سنة 1986 حدث انهيار مفاجئ لسعر البترول، مما أدى إلى حدوث أزمة للاقتصاد الجزائري مما استوجب تعديل سعر صرف وفق ما يلي:[4]

أ. الانزلاق التدريجي: طبق هذا الانزلاق خلال نهاية 1987 وامتدت إلى حدود سبتمبر 1992، وعلى إثر ذلك انتقل سعر الصرف من 4.947 دج مقابل 1 أورو إلى 17.142 دج وكان ذلك بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين.[5] في نهاية أكتوبر 1991، قام مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار وجاء هذا التخفيض بموجب اتفاق عقد مع صندوق النقد الدولي في 1991. وبالتالي أصبح سعر صرف الدينار 36.742 دج مقابل 1 دولار.[6]

ب. نظام جلسات التثبيت: أو ما يعرف بالتسعير بالمزاد،حيث بدأت الجزائر في الدخول لنظام التعويم وامتد لغاية 1995 حيث سمح هذا النظام بتوحيد سوق الصرف وكان تمهيدا لسوق صرف مابين البنوك.تنظيم هذه التنظيم كان عبارة عن حصص يومية ينظمها البنك المركزي قبل تحديد معدلات الدينار القصوى، تتم وفق دورة واحدة أو عدة دورات وحسب تلبية عرض البنك المركزي أولا للطلب المعبر عنه في السعر الأولي.[7]

ت. سوق الصرف بين البنوك: مهدت جلسات التثبيت لهذا النوع من النظام،ويعتبر السوق الذي تتم فيه المعاملات الصعبة وتتدخل في البنوك التجارية لتلبية احتياجات عملائها كما يتدخل بنك الجزائر من اجل التحكم في حصيلة المعاملات،لان العملة الصعبة مرهونة بإيرادات البترول الذي يعتبر المسيطر عنها. من هنا أصبح سعر الصرف يتحدد حسب قوى السوق.[8]

[1].زهير سعدي،محمود حمام،مرجع سبق ذكره،ص336

[2].زراقة محمد،مرجع سبق ذكره،ص335

[3]. زراقة محمد،نفس المرجع السابق،ص337

[4].بن قدور علي،مرجع سبق ذكره،ص 130

[5].بورحلي خالد وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص180

- ✓ بعد مرحلة التثبيت التي عرفها سعر الصرف عرف الاقتصاد الجزائري تحولا جديد وهو اقتصاد السوق وذلك من أجل تشجيع حركة التجارة الخارجية، والمبادلات الدولية وان نظام الصرف تحول إلى التعويم المدار وهذا ما كان يتماشى مع طبيعة الاقتصاد قابلية تحويل الدينار الجزائري مرت بثلاث مراحل أهمها:□

1. السماح للمتعاملين الاقتصاديين باستيراد السلع والخدمات مع شرط توفر التوطين المصرفي؛□
2. منذ 1995 بدأ الترخيص للأشخاص باقتناء العملة الصعبة لتلبية حاجيات التعليم والصحة مع وجوب تبرير الغاية؛□
3. مع بداية 1997 أصبح من حق المسافرين للخارج والمقيمين في التراب الوطني شراء العملة الصعبة بقيمة 150 يورو في السنة؛□

□

- ✓ **أنظمة الرقابة على الصرف:**□

تم اعتماد تطبيق الرقابة على سعر الصرف في الجزائر ابتداء من 1964، حيث تميزت بصرامة قوانين في كل ما يتعلق بالعملات الصعبة والمبادلات الخارجية الدولية.كما هدفت الى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري ومنع هروب رؤوس الأموال.

تم تقسيم أنظمة الرقابة الى مرحلتين أساسيتين:□

أ. نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 10/90:□

قبل سنة 1970 وفي إطار حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية تم تقييد التجارة الخارجية عن طريق نظام الحصص الذي خضع لرخص من طرف وزارة المالية،ثم بعد 1977 صدر قانون يعطي الهيئات العمومية حق القيام بالعمليات الدولية وذلك مع تدخل مصالح الجمارك الجزائرية، وبعد صدور قانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 والذي نص على استقلالية المؤسسات الاقتصادية،أوكلت للبنك المركزي مهمة المشاركة في تحضير وإعداد القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية.□[1]

ب. نظام رقابة على الصرف بعد صدور قانون 10/90: □

مع صدور قانون النقد والقرض ظهر مفهوم جديد للرقابة والذي يتماشى مع اختيار اقتصاد السوق، فبموجب هذا القانون منحت صلاحيات مستقلة للبنك المركزي فيما يتعلق بحسن إدارة السياسة النقدية وتنظيم عمليات الصرف، فقد

[1].بن قدور علي،مرجع سبق ذكره،ص131

□□.زراقة محمد،مرجع سبق ذكره،ص107

□□.بن قدور علي.ص133

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

حدد القانون شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر في شكل استثمارات وإجراءات تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة .

من أهم الشروط التي حددها القانون:

- يتم تمويل الأموال من والى الجزائر عن طريق الوسطاء؛☐
- كل شخص طبيعي أو معنوي يحق له التمويل،كما يحق لهم فتح حسابات بالعملة الصعبة؛☐
- عملية تمويل الصادرات والواردات تتم لدى البنوك المعتمدة،كما يقوم الوسيط بمنح المستوردين العملة الصعبة للاستيراد وذلك مقابل شروط محددة من طرف بنك الجزائر،وهذا ما يبرز علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية.

فرع 2:تحليل سعر صرف الدينار الجزائري

لدينا تحليل لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل عملة الدولار☐والیورو، وذلك اعتمادا على معلومات بنك الجزائر خلال فترة الدراسة كما يسبقها إحصاء لأهم المتعاملين الاقتصاديين بالنسبة للجزائر:

أولا:أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر

أ. بالنسبة للصادرات:

الجدول رقم(2-1): يمثل أهم المتعاملين الاقتصاديين الوحدة/مليون دولار

المنطقة/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الأوروبي	378[40	801[25	995[21	386[20	654[23
آسيا	060 5	562 2	338 2	595 3	358 5
O.C.D.E☐	10 344	5 428	4 213	6 465	6 950
جنوب أمريكا	183 3	575 1	575 1	530 2	660 2
دول أوروبية أخرى	98	37	97	40	40
دول أخرى	823 3	327 2	427 2	427 2	513 2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية☐: www.douane.gov.dz

،تاريخ الاطلاع:2019/04/30

نلاحظ بان الاتحاد الأوروبي يمثل أعلى مبلغ قدر ب40.378 مليون دولار سنة 2014 ليتراجع إلى 25.801 مليون دج ويواصل في الانخفاض ليصل إلى 21.995 مليون دولار سنة 2017 ثم لينتعش قليلا ويصل إلى 23.654 مليون دولار سنة 2018،وعليه نقول بأن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للجزائر ويليه دول آسيا ثم دول التعاون والتنمية

44

الاقتصادية وتبقى باقي دول العالم في آخر الترتيب.

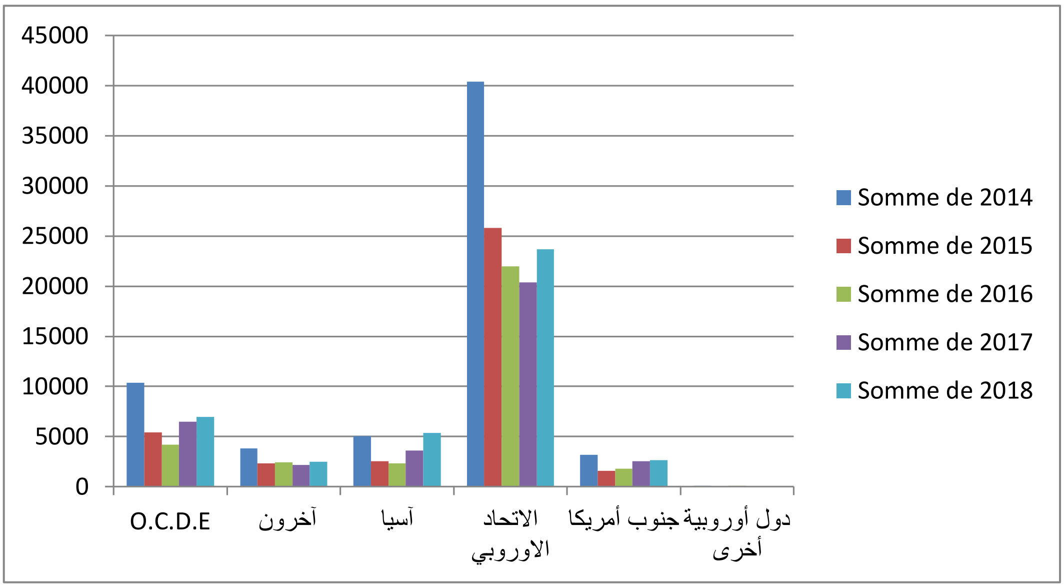

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية مستخرجة من موقع:

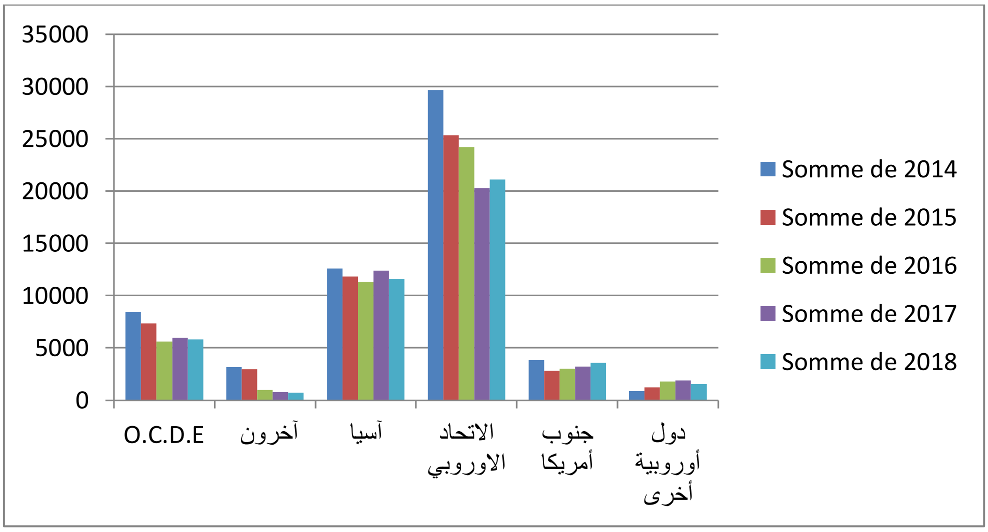

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

ب. بالنسبة للواردات:

جدول رقم(2-2):يمثل أهم المتعاملين الاقتصاديين للواردات الوحدة/مليون دولار

المناطق/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاتحاد الاوروبي	□29 □□84	25 □□44	24 □□25	20 □□98	21 □□99
آسيا	619[12	11 □830 □	342[11	369[12	557[11
□O□C.D.E	8 □□36	7 □□53	5 □□21	5 □□53	5 □□37
جنوب أمريكا	815 3	818 2	984 2	209 3	546 3
دول اوربية اخرى	886	220 1	788 1	910 1	542 1
دول أخرى	140 3	936 2	965	778	712

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية□: www.douane.gov.dz.

من خلال القيم المبينة في الجدول لمدة خمسة سنوات حيث نلاحظ بان منطقة الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة كذلك من حيث الواردات ففي سنة 2014 بلغت قيمة الواردات 29.684 مليون دولار لتنخفض لغاية 25.344مليون دولار سنة 2015 ليصل المبلغ إلى 24.225 مليون دولار ثم 20.298 مليون دولار سنة 2017، تليها سنة 2018 بمبلغ قدر ب 21.199 مليون دولار. وبالتالي نقول بان الاتحاد الاوروبي يعتبر سوقا هاما للجزائر من حيث الواردات ويليه دول آسيا ثم منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية بدون الدول الأوروبية [.[.[.□ .

الشكل رقم(2-3):أهم المتعاملين الاقتصاديين في جانب الواردات

35000
30000
25000
20000
15000
10000
5000
0
O.C.D.E
آخرون
آسيا
الاتحاد الاوروبي
جنوب أمريكا
دول أوروبية أخرى
Somme de 2014
Somme de 2015
Somme de 2016
Somme de 2017
Somme de 2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

46

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري عللى حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

ثانيا:تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2014-2018

جدول رقم(2-3):يمثل تحليل لسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2014-2018

السنة	سعر صرف دج/دولار	سعر صرف دج/يورو
2014	80,56 د.ج.	106,91 د.ج.
2015	100,46 د.ج.	111,44 د.ج.
2016	109,47 د.ج.	121,18 د.ج.
2017	110,96 د.ج.	125,32 د.ج.
2018	116,28 د.ج.	137,49 د.ج.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول الممثل لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو باعتبارهما العملتان المرجعيتان للتعاملات التجارية الدولية، نلاحظ بالنسبة للدينار مقابل الدولار انخفاض مستمر خلال 5 سنوات متتالية،حيث بلغ سنة 2014 قيمة 80.56 دج مقابل 1 دولار،ثم عرف انخفاضا حادا ليبلغ 100.46 دج سنة 2015،كما نلاحظ خلال السنتين 2016 و2017 بأنه تراوح بين 109.47 و 110.96 دج ليصل في سنة 2018 إلى 116.28 دج أما مقابل اليورو نلاحظ من خلال المنحنى انه انخفض تدريجيا من 106.91 دج سنة 2014 ليصل إلى غاية 125.32دج في سنة 2017 ثم إلى 137.49 دينار سنة 2018. هذا الانخفاض كان نتيجة للسياسة التخفيضات التي قامت بها السلطات الجزائرية كإجراء تعديلي لسعر الصرف.

47

الشكل رقم(2-4):يمثل تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو

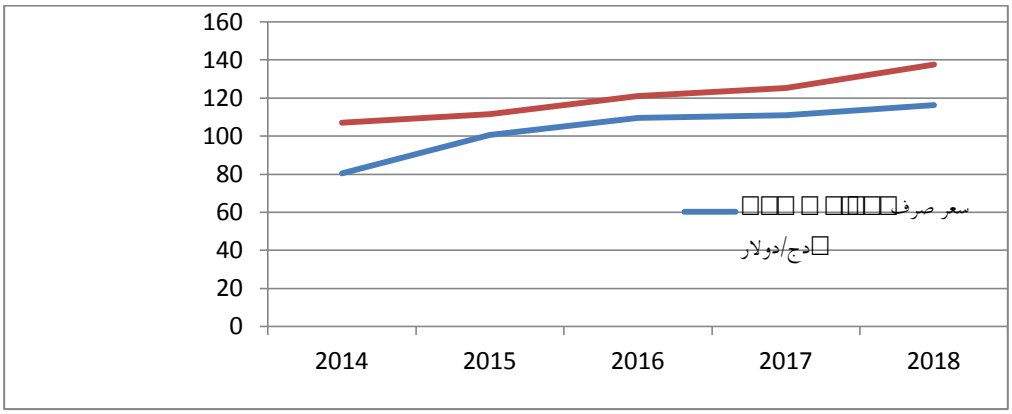

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائ

فرع3:تحليل تطور التجارة الخارجية

تظهر تطورات التجارة الخارجية جليا في أي دولة من خلال الميزان التجاري لأنه من أهم مؤشراتها الاقتصادية، لذا سنتطرق في هذا الجزء لتقديم تطور وتحليل بيانات التجارة لخارجية في الجزائر لسنوات 2014-2018 .

الجدول رقم(2-4):يمثل تطورات للميزان التجاري للجزائر الوحدة/مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع

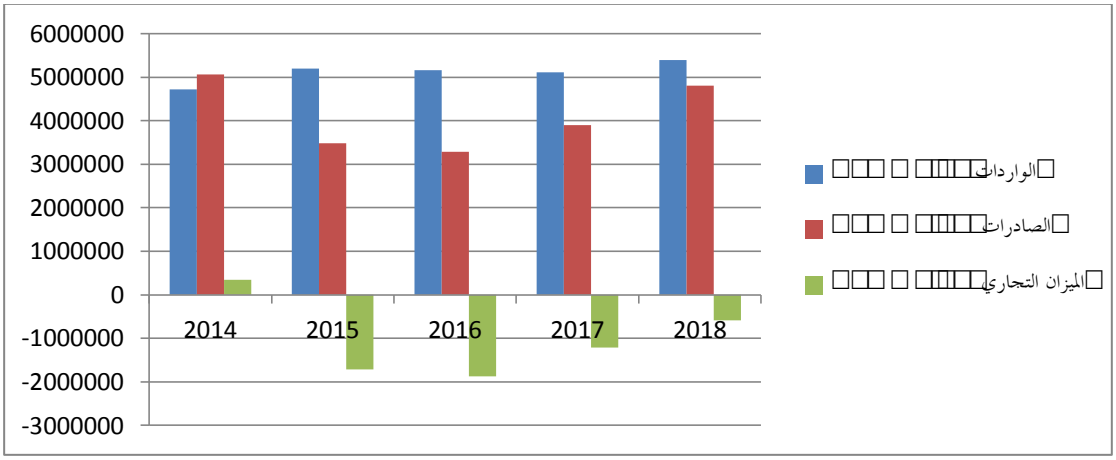

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

الجمارك الجزائرية

من خلال الجدول الذي يمثل تطورات كل من الصادرات، الواردات وكذلك الميزان التجاري للجزائر ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، نلاحظ انه في سنة 2014 بلغت قيمة الواردات 4 719 □708 مليون دينار جزائري مما أدى الى تقلصها، أما الصادرات قدرت ب 5 065 □671 مليون دج، مسجلة بذلك رصيدا في الميزان التجاري بقيمة 345 □963 مليون دج ذلك نتيجة لبلوغ سعر برميل البترول 99.6 دولار .إما في سنة 2015 نلاحظ بان الميزان التجاري يحقق رصيدا سالبا بقيمة 1 711 □623مليون دج وهذا بسبب تراجع أسعار البترول إلى سعر 53 دولار للبرميل ،وفي سنتي 2016 و2017 نلاحظ كذلك الرصيد السالب الذي حققه الميزان التجاري بقيمة 1 868 □188 مليون دج و 1 206 □582 مليون دج على التوالي ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار برميل البترول إلى اقل من 49 دولار،بسبب ثورة الغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة مما أدى بالدولة الجزائرية إلى تنفيذ سياسة تخفيض قيمة العملة و زيادة الإصدار النقدي وكذلك الاقتراض من الجهاز المصرفي.

في سنة 2018 نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الواردات حيث حققت مبلغ 5 387 □655مليون دج والصادرات بمبلغ 4 800 □538مليون دج لينتج رصيدا سالبا للميزان التجاري بقيمة 587 □117 مليون دج متراجعا قليلا بالنسبة لسنة 2017 بسبب وصول سعر البترول إلى 71.03 دولار للبرميل.

من خلال الجدول نقول بان تزايد الواردات الجزائرية يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار الجزائري، لأن الواردات تتم تسويتها بالعملة الصعبة .

الشكل رقم(2-5): يمثل تطورات الميزان التجاري للجزائر

6000000
5000000
4000000
3000000
2000000
1000000
0
-1000000
-2000000
-3000000
2014
2015
2016
2017
2018
Som m e الواردات
Som m e الصادرات
Som m e الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع الجمارك الجزائرية

49

الفصل الثاني:تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري عللى حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية

فرع4:تحليل تطور القروض الموجهة للتجارة الخارجية

إن عمليات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر تتعلق بالقروض الموجهة لعمليات الاستيراد،لان هذا الأخير يعبر عن حجم التمويلات لذا تطرقنا لإبراز أهم القيم المتعلقة بطرق تمويل الواردات الجزائرية.

الجدول رقم(2-5):يمثل أهم طرق تمويل الواردات للجزائر الوحدة/مليون دج

السنوات	النقد[1]	خطوط القرض[2]	طرق أخرى
2014	2 578 967,28	2 008 683,04	3 065,08
2015	3 061 116,66	1 951 736,88	179 438,56
2016	3 675 564,72	1 949 288,84	146 799,27
2017	3 117 199,99	1 809 202,80	184 304,56
2018	3 199 560,48	1 865 945,96	106 280,72

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع الجمارك www.douane.gov.dz

يبين الجدول الموضح لطرق تمويل عمليات الاستيراد خلال السنوات 2014-2018 حيث نلاحظ انه في سنة 2015 بلغت قيمة خطوط القرض 1.951.736.88 مليون دج بعدا كانت 2.008.683.04 مليون دج سنة 2014، وتستمر في الانخفاض لتصل إلى 1.949.288.84 مليون دج سنة 2016 وصولا إلى 1.865.945.96 مليون دج

كما كانت قيمة التمويل عن طريق التحصيل المستندي تمثل أعلى قيمة ثم تليها خطوط القرض المتمثلة في الاعتماد المستندي، إلا انه في سنة 2015 نلاحظ انخفاض في قيمة خطوط القرض وارتفاع في قيمة النقد وهذا بسبب إصدار بنك الجزائر تعليمة تخص الالتزام بالقواعد للتقليص من عدد عمليات فتح الاعتماد المستندي في إطار القروض المستندية، عن طريق إنشاء رخص الاستيراد الإجراء الذي بإمكانه التحكم في الواردات وتقنينها ووضع حد لها، والذي من شأنه التحكم في حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق الموازي، وهذا ما حتم على الدولة اللجوء إلى إجراءات الدفع المتمثلة في الاعتماد المستندي، كما فتحت الباب لتطبيق القرض الاستهلاكي لفائدة المنتج المحلي لان المؤسسات الجزائرية شهدت منافسة أجنبية كبيرة وهذا من

---

[1] .النقد:يتمثل في طريقة التحصيل المستندي

[2] .خطوط القرض: تتمثل في طريقة الاعتماد المستندي

50

اجل تخفيض فاتورة الواردات الجزائرية لأنه أهم وسيلة معتمدة من طرف المستوردين.أما بالنسبة لباقي السنوات نلاحظ استقرار النسبي لقيمة النقد وانخفاض مستمر لقيمة خطوط القرض والطرق الأخرى.

الشكل رقم(2-6):يمثل طرق تمويل الواردات الجزائرية

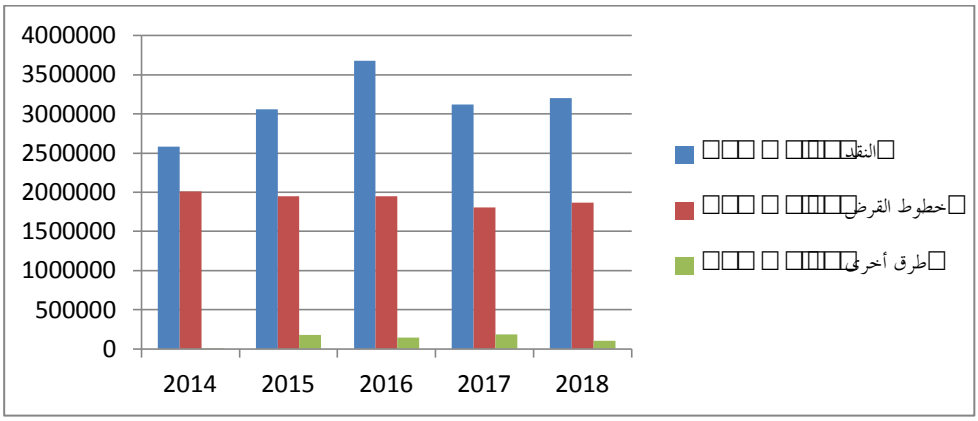

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات موقع الجمارك

مطلب2:تطبيق تقنية الاعتماد المستندي في بنك الخليج الجزائر-وكالة الوادي-

تقدمت شركة للبنك وهي شركة صناعية تقع في ولاية الوادي، وذلك من اجل استيراد مواد أولية من شركة تقع في باريس حيث اعتمدت في طريقة دفع لعملية الاستيراد الاعتماد المستندي مغطى كليا وغير قابل للإلغاء،كونه الطريقة الأنسب لذلك.

أولا:مراحل سير العملية

1.عند تقدم العميل للبنك بطلبه المتمثل في طلب فتح الاعتماد المستندي لابد أن يقوم البنك بدراسة الملف أولا من الناحية القانونية أي بان المستورد لا يخالف الخاص بالاستيراد،كما يجب أن يكون له حساب جاري لدى البنك ثم بعد ذلك يبدأ بإجراء العملية،بمعنى إن العقد سيكون بين أربعة أطراف:

- المستورد:شركة

بنك المستورد:بنك الخليج

- المصدر:شركة

[1].تقرير محافظ البنك السنوي،ديسمبر 2015

□بنك المصدر:'□□

□.قام البنك بطلب الوثائق التالية وهذا بعد إن اتفق مع المصدر على نوعية السلعة،السعر،طريقة الدفع،طريقة الشحن و الكمية:

* الفاتورة الشكلية: وهي تحتوي على كافة معلومات المصدر (ملحق رقم 1) كما تأكد بان المصدر قد شحن البضاعة وهذا عن طريق إرساله الملفات التالية:

- طلب التوطين يحرره المستورد فيها جميع المعلومات (ملحق رقم2)

- طلب فتح الاعتماد وفيه كذلك معلومات

3.قام البنك بفتح ملف التوطين الخاص بعملية الاعتماد المستندي، في مصلحة التجارة الخارجية المكلفة بهذه العملية، و يسجل في وثيقة التوطين رقم الاعتماد المستندي وتحسب له عمولة على ذلك قدرها □□□□□دج.

كما تحسب له العمولات التالي والتي تكون محددة كما يلي (ملحق رقم 3):

4. فتح الاعتماد:3000دج □
5. الالتزام بالدفع: مجانية□
6. التغطية الكلية: 2500دج □

4. بعد موافقة البنك على ملف الاعتماد المستندي للاستيراد وإكمال كل الإجراءات يتم احتساب المبلغ كما يلي:

50 بالمائة من المبلغ بالعملة الصعبة وهي الدولار على حسب سعر الصرف السائد بتاريخ التحويل الذي كان : 1دولار يساوي 13.5 دينار جزائري

50 بالمائة من المبلغ بالعملة المحلية وهي الدينار الجزائري

وعليه يكون المبلغ كالتالي:

- المبلغ بالعملة الصعبة:84778.7 دولار
- المبلغ بالعملة المحلية: 1.144.509.75 دج

بالإضافة إلى العمولات التالية:

- عمولة شبكة السويفت:3000 دج□

- الضريبة : 6120 دج □

وبالتالي فان المبلغ الإجمالي للمصاريف يكون:17620 دج □

□

5.بعد استكمال كل الإجراءات قامت الوكالة بإرسال وثيقة خاصة عن طريق شبكة سويفت إلى المديرية العامة لبنك الخليج الجزائر بالعاصمة،أين تم فتح الاعتماد لصالح المصدر.

ومن جهة أخرى تقوم المديرية العامة بإبلاغ وكالة الوادي بان الاعتماد لصالح المصدر قد فتح،كما تقوم بإصدار وثيقة من اجل شراء العملة وهي الدولار لتسوية العملية.

6.ترسل المديرية العامة لبنك الخليج الجزائر ملف الاعتماد المستندي مرفقا بوثيقة شراء العملة إلى بنك الجزائر باعتباره بنكا مركزيا ومرجعا لجميع البنوك التجارية حيث تم تحويل الدينار إلى الدولار وقام بعدها بتحويل المبلغ إلى حساب بنك الخليج الجزائر لدى بنك المصدر أين قام هذا الأخير بتسديد مستحقات المصدر.

7.ترسل المديرية العامة الملف ونسخ من وثيقة شراء العملة إلى مقر وكالة بنك الخليج بولاية الوادي وتعلم هذه الأخيرة المستورد بان العملية قد تمت.

8.بعد تنفيذ العملية التي كانت مدتها □□ يوما،إذا سجل سعر صرف الدينار الجزائري تغيرا أثناء مرحلة التسديد، يتم تسوية الفرق وهنا تنتهي العملية ويستلم المستورد سلعته على حسب طريقة التسليم المتفق عليها سابقا.

المطلب 2:مناقشة النتائج □

بعد عرض النتائج ومن خلال الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

1. عرفت النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال تطورا كبيرا،بحيث مر على عدة مراحل التي كانت بدايته بنظام الصرف الثابت المستمد من النظام الفرنسي ثم انتقل تدريجيا إلى أن أصبح نظام سعر الصرف نظام معوم مدار وذلك عن طريق القيام بعملية تخفيض لقيمة الدينار من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح و تحرير التجارة الخارجية وهذا ما يفسر انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وعدم استقراره .
2. ارتباط الاقتصاد الجزائري من جانب الصادرات بالبترول جعله مرهونا بعملة الدولار والسوق البترولية،لان عائداته تحصل بالدولار وكذلك الحال بالنسبة للواردات الجزائرية والتي تتم تسويتها باليورو أين يتضح أن معظم موردو الجزائر يتمركزون فيه منطقة الاتحاد الاوروبي وبالتالي نقول بان الصادرات في الجزائر والمتمثلة أساسا في صادرات البترول عرفت انخفاضا كما أن قيمة الواردات لم تتراجع وعرفت ارتفاع مستمرا في فاتورتها.

3. بالرغم من الأنظمة المتعددة التي وضعتها الدولة بعد اعتماد العملة الرسمية،استمرت أسعار صرف الدينار الجزائري بالتدهور، كما أن الطرق التمويلية المتعلقة بالنقد عرفت ارتفاع واضح مما يجعل رصيد الدولة من العملة الصعبة يتضاءل شيئا فشيئا ،أما بالنسبة للتقنية الأكثر أمانا في تمويل التجارة الخارجية الذي يتمثل في خطوط القرض من جانب الواردات انخفضت بعد إصدار التعليمة التي تنص على تقليص القروض الموجهة لهذا النوع من التجارة وتعويضه بالقرض الاستهلاكي و هذا ما تم ملاحظته خلال فترة الدراسة، و بالنسبة لمساهمة البنوك التجارية في تنفيذ تقنية الاعتماد المستندي الموجه للاستيراد بالدرجة الأولى بالرغم من تطبيقها لعدة رسوم ومبالغ لتسوية العملية إلا أنه لا خيار آخر للمؤسسات بخلاف تطبيق تقنية الاعتماد المستندي للاستيراد وذلك من اجل ضمان تموين احتياجاتها بكل أمان وثقة.

خلاصة الفصل : □

بعدما تطرقنا إلى مختلف جوانب الموضوع المذكورة سابقا في هذا الفصل والذي كان يشمل الجانب التطبيقي للموضوع نستطيع القول بان الجزائر مرت بالعديد من أنظمة سعر صرف الدينار والتي اعتمدت مؤخرا نظام التعويم المدار، وان صدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي حمل معه العديد من المعطيات الجديدة مما ساعد الاقتصاد على الانفتاح نحو الخارج،ثم انتقلنا إلى تحليل سعر الصرف الدينار الجزائري ووجدنا بأنه في تراجع مستمر مقابل العملات المرجعية.أما بالنسبة للتجارة الخارجية وما يتعلق بها من مؤشرات و مصادر تمويل نجد بان الميزان التجاري في تراجع كذلك وبان الواردات الجزائرية في ارتفاع مستمر هذا ما يؤدي لتآكل رصيد الدولة من العملة الصعبة نتيجة استخدام هذه الأخيرة في قروض التمويل لتسوية عمليات التجارة الخارجية،كما نلاحظ بأنه من التقنيات المستخدمة في تمويل الواردات هي التحصيل والاعتماد المستندين والتي تقوم به البنوك التجارية سواء العمومية أو الخاصة وهذا بالرجوع إلى بنك الجزائر باعتباره البنك المتحكم في سعر الصرف.

خـــــــاتـــــــمـــــــــة

خاتمة

يعتبر سعر الصرف انعكاس الواضح الذي يفسر المركز الاقتصادي لأي دولة في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم ، و ذلك من خلال الارتباط بينه و بين التجارة الخارجية و مؤشراتها المتمثلة في كل من الصادرات و الواردات و كذلك الميزان التجاري لأنها تتحكم في عرض و طلب العملة الأجنبية .

من خلال بحثنا حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة و المتمثلة في ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف دينار جزائري على حجم القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية عن طريق البنوك ؟ و عليه سنعرض أهم النتائج المتحصل عليها، التوصيات و كذلك **آفاق البحث** :

تطرقنا في الفصل الأول للعموميات حول سعر صرف، مفهومه، أنواعه ،وظائفه و الأنظمة المتبعة في بلدان العالم و بالإضافة إلى سياسة و سوق سعر صرف . ثم تطرقنا إلى مفاهيم تجارة خارجية في إطارها النظري، البنوك التجارية باعتبارها وسيط في عملية التبادل الدولي، مفهوم التمويل و أخيرا تقنيات و قروض لتمويل التجارة الخارجية بأنواعها : قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل .

أما الجانب التطبيقي للموضوع تعرضنا فيه للطريقة و الأدوات مستخدما في الدراسة و تليها لمحة موجزة عن البنك محل الدراسة ثم نظرة عامة عن النظام سعر الصرف في الجزائر، و أخيرا عرض النتائج و مناقشتها .

إثبات الفرضيات :

- الفرضية الأولى : و التي نصت على أن سعر صرف عبارة عن قيمة العملة المحلية مقابل عملة أخرى، يعمل على تسهيل عمليات التصدير والاستيراد باعتباره رابط بين الداخل والخارج، وهي فرضية صحيحة لأنه خلال الدراسة تبين ذلك.

✓ الفرضية الثانية : و التي مفادها أن الاعتماد و التحصيل المستندي يعتبران من أهم القروض و الآليات الخاصة بتمويل عمليات التجارة الخارجية و هي كذلك فرضية صحيحة، و ذلك بناءا على نتيجة الجزء المتعلق بهذا التحليل .

✓ الفرضية الثالثة : و التي نصت على أن الاعتماد المستندي كنوع من القروض لا يتأثر بسعر صرف دينار جزائري كونه تتم تسويته بالعملة الصعبة، و هي فرضية خاطئة . و هو ما أثبتته الدراسة لان الاعتماد المستندي يتم دفع نصف مستحقات العملية بالعملة الصعبة و النصف الآخر بالعملة المحلية لذا فهو يتأثر بتقلبات سعر صرف .

و عليه فانه من خلال إثباتنا للفرضيات السابقة نكون بذلك قد أثبتنا الإشكالية الرئيسية :

سعر صرف الدينار الجزائري يؤثر بكل نسبي على حجم القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية في الجزائر.

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال الدراسة لمجموعة من النتائج :

- ✓ سعر صرف هو عبارة عن سعر العملة المحلية التي يتم مبادلتها بعملة أجنبية أو عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية مقومة بوحدة واحدة من العملة الأجنبية كما انه يتبع النظام المطبق في تلك الدولة .
- ✓ التجارة الخارجية كأي مؤشر اقتصادي للدولة فأنها تعني التبادل التجاري خارج المجال الجغرافي لها، حيث أنها تخضع لعدة مؤثرات منها الجغرافية، السياسية و الاقتصادية .
- ✓ البنوك التجارية تعتبر الوسيط الأهم لتنفيذ العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية لأنها توفر مجموعة من التقنيات التمويلية لتدعيم النشاط الاقتصادي الدولي خاضعة في ذلك لسعر صرف لان المعاملات فيها تتم بالعملات الصعبة .
- ✓ تتيح البنوك التجارية في هذا الإطار قروض بمختلف الآجال : قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل و ذلك حسب أجال استحقاقها .
- ✓ مر النظام سعر صرف في الجزائر بمرحلتين : الأولى مرحلة التثبيت و الثانية مرحلة التحرير و كانت بينهما مراحل مختلفة، كل ذلك كان من اجل تكييف نظام صرف ملائم مع طبيعة الاقتصاد الجزائري وصولا إلى نظام التعويم المدار و لابد من خضوع هذا الأخير إلى سلطة البنك المركزي .
- ✓ سعر صرف دينار جزائري عرف انخفاضا تدريجيا خلال فترة الممتدة من 2014 إلى 2018 و هذا بسبب السياسة التي انتهجتها الدولة أي سياسة تخفيض العملة من اجل مسايرة الانفتاح الخارجي و التبادل الدولي، كما نلاحظ بان له ارتباط وثيق من الميزان التجاري كون أن هذا الأخير عرف رصيدا سالبا خلال السنوات الأخيرة و هذا ما يفسر ارتباط الاقتصاد الجزائري ذو الطبيعة الريعية البترولية باليورو و الدولار .
- ✓ يؤثر سعر صرف في التجارة الخارجية كون أن الفائض أو العجز المسجل في الميزان التجاري مرهون بمعدلاته .
- ✓ احتل التحصيل و الاعتماد المستندي المركز الأول كقروض للتمويل من خلال التحويل الذي قمنا به خلال الفترة من 2014 إلى 2018 في إطار تسهيل و إعطاء اليد العاملة للمتعاملين في مجال التجارة الخارجية خاضعين بذلك لسعر صرف .
- ✓ من بين أهم القروض المستخدمة هو الاعتماد المستندي الذي تمنحه البنوك التجارية بمختلف أنواعها سواء العمومية أو الخاصة فمن خلال دراسة حالة بنك خليج الجزائر وكالة الوادي لاحظنا بأنها الطريقة الأكثر استخداما نضرا لما توفره من أمان و حفظ لحقوق العملاء حتى تتم تسوية العملية عن طريق تقسيم المبلغ إلى نصفين الشطر الأول يكون بالعمل الصعبة بناءا على سعر صرف السائد في تاريخ التحويل و الشطر الثاني يكون بالعملة المحلية، عند حدوث تغير لسعر صرف تتم تسوية الفرق بينهما .

التوصيات :

نرى انه من الضروري أن نقترح بعض التوصيات و ذلك عن النحو التالي :

- ✓ لا بد من تكييف نظام سعر صرف مع الطبيعة الاقتصادية للجزائر و ذلك لضمان و لو جزء من الاستقرار في أسعار الصرف .

ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري و التفكير في طرق لتعويض الاقتصاد البترولي و هذا من اجل الحفاظ على استقرار تقلبات سعر صرف المرهونة بقطاع التجارة الدولية .

- ✓ على البنوك التجارية المقدمة لقروض التجارة الخارجية أن ترفع من عمولات التسيير و ذلك للتقليل من الواردات و رفع معدل الصادرات لتدعيم ميزان العملة الجزائرية .

آفاق الدراسة :

في الختام بحثنا هذا ما هو إلا مقدمة لباقي البحوث ، لذا نقترح بعض المواضيع لتكون محل أبحاث أخرى :

- فعالية سعر صرف في مجال التجارة الخارجية .
- دور قروض تمويل التجارة الخارجية في استقرار سعر صرف
- تأثير الصادرات و الواردات على استقرار تقلبات سعر صرف .

قائمة المراجع

أ. **المراجع باللغة العربية:**

✓ **الكتب** □

1. احمد السويني محمد،"**اقتصاديات التجارة الخارجية**"،مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية.2008.□
2. الطاهر الأطرش، " **تقنيات البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
3. الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط 6،الجزائر.2007
4. **عبد المجيد قدي، " مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ،الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006□□**
5. رشاد العصار،عليان الشريف،حسام داوود،مصطفى سلمان ،"**التجارة الخارجية**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،طبعة1 .2000.□
6. زياد سليمان رمضان،"**البنوك التجارية**"،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،1996□
7. سعيد موسى مطر،"التجارة الخارجية"،دار الصفاء،الأردن،طبعة1.2001□
8. مدحت صادق،"**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة.2006.□
9. **محمد حسني محمد و آخرون ، " سياسة و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية " ، شركة ابو ظبي للطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة ، 1997،□**
10. محمد سيد عابد،" **تجارة دولية** " ، مطبعة الإشعاع الفني،مصر 2001□
11. محمد سعيد أنور سلطان،"**إدارة البنوك**"،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية□
12. سامر بطرس جلدة."**النقود والبنوك**"،دار البداية،عمان،ط1.،2009□
13. سليمان ناصر،"**تقنيات البنكية وعمليات الائتمان**"،ديوان المطبوعات الجامعية،ورقلة،إعادة ط1...□

✓ **المقالات والمداخلات**□

1. بن قدور علي،"**دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة تلمسان.2013/2012.□
2. بن عبد القادر زهرة،"**الاعتماد المستندي كآلية دفع في مجال التجارة الدولية**"،جامعة قسنطينة.مقال بدون سنة نشر□
3. بوخلخال عبد الرحيم،شربي محمد الامين،"**إشكالية همينة قروض التجارة الخارجية على قروض الاستثمار**"، دراسة حالة بنك التنمية المحلية.بدون سنة نشر

4. بوضياف سامية،سياسة تحرير التجارة الخارجية واثرها على التنافسية الدولية،"**مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات**"،جامعة البليدة،2014□

5. بورحلي خالد،بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن،"**فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014**"،مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية العدد 01 ،سنة 2015□

6. زهير سعيدي،ومحمود جمام،"**سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة 1970-2016**"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني،جامعة أم البواقي.2017.□

7. فهيمة قسوري،**دور الاعتماد المستندي في تسوية ثمن عقود التجارة الدولية**،"مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية "،جامعة باتنة،عدد2،2014□

8. سليمان ناصر،مداخلة بعنوان التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية،"ملتقى **وطني حول المنظومة المصرفية منافسة مخاطر وتقنيات**"،جامعة جيجل.يومي 07/06 جوان 2005.□

9. تقرير محافظ البنك السنوي،ديسمبر 2015
□

✓ **المذكرات**

1. بن حمودة فاطمة الزهراء،"**أثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،بدون سنة□

2. بونحاس عادل."**دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية**".مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير.جامعة باتنة.2014/2013 □

3. عائشة خليف،"**تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة الصرف خلال الفترة 1994/2015**"،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر تخصص علوم اقتصادية،جامعة بسكرة،2017/2016□

4. دوحى سلمى،"**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها دراسة حالة الجزائر**"،أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية،جامعة بسكرة.2015/2014.□

5. زراقة محمد،"**آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014**"،جامعة تلمسان،2016/2015.□

6. شيلالي حكيم،"**صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة البويرة.2015/2014.□

7. فيروز سلطاني،"**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية)**"،مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة.2012.2013.

8. ماديو ليلي،"**دور عملية تحويل الفواتير في تنمية التجارة الخارجية**"،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون ،جامعة تيزي وزو،2018

9. محمد ياسر زيدان النحال،" **أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين**"،مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص ادارة أعمال،الجامعة الإسلامية،غزة،2016.

ب. المراجع باللغة الأجنبية

[illegible] "[illegible]
[illegible]" [illegible]
[illegible], [illegible], [illegible]/[illegible]

[illegible]
[illegible].[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] "[illegible]
[illegible]" [illegible]

[illegible].[illegible]

ج. المواقع الالكترونية

[illegible] www.bank-of-algeria.dz

[illegible]

[illegible] https://www.agb.dz

فـــــهـــــرس الـــمحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	**III.**
الشكر	**IV.**
ملخص	**V.**
قائمة المحتويات	**VI.**
قائمة الجداول	**VII.**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII.**
قائمة الملاحق	**IX.**
المقدمة العامة	**أ**
الفصل الأول: " الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية"	
تمهيد	**3**
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف والتجارة الخارجية	**4**
المطلب1: ماهية سعر الصرف	**4**
فرع1: مفهوم سعر الصرف	**4**
فرع 2 : سياسة سعر الصرف	**8**
فرع 3 : سوق سعر الصرف	**10**
مطلب 2:عموميات حول التجارة الخارجية والبنوك التجارية	**14**
فرع1:مفهوم التجارة الخارجية	**14**
فرع 2: ماهية البنوك التجارية	**16**
المطلب 3:تقنيات تمويل التجارة الخارجية	**18**
فرع 1: ماهية التمويل	**18**
فرع2 : التقنيات المستخدمة في عملية تمويل التجارة الخارجية	**20**
أولا. التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية	**20**

ثانيا. التمويل متوسط وطويل الأجل	**25**
ثالثا. التحويل الحر	**27**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع	**28**
المطلب 1 : الدراسات باللغة العربية	**28**
المطلب 2: الدراسات باللغة الأجنبية	**30**
المطلب 3 : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**31**
الفصل الثاني: تحليل لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم القروض الموجهة للتجارة الخارجية	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة ولمحة عن البنك محل الدراسة	**39**
المطلب الأول: حدود الدراسة والمنهج المستخدم	**39**
فرع 1:حدود الدراسة الزمنية والمكانية	**39**
فرع 2:المنهج المستخدم	**39**
المطلب 2: الطريقة المستخدمة	**39**
فرع1 :تحديد المتغيرات	**39**
فرع2 : الأدوات المستخدمة	**39**
المطلب 3: لمحة عن البنك محل الدراسة	**40**
فرع1: تعريف ونشأة بنك خليج الجزائر	**40**
فرع2:الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر	**41**
فرع3: أنشطة بنك الخليج	**42**
المبحث الثاني:عرض النتائج ومناقشتها	**43**
المطلب1:التقديم والعرض	**43**

فرع1: تطور وتحليل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري	**43**
فرع 2:تحليل سعر صرف الدينار الجزائري	**49**
فرع3:تحليل تطور التجارة الخارجية	**50**
فرع4:تحليل تطور القروض الموجهة للتجارة الخارجية	**52**
مطلب2 :تطبيق تقنية الاعتماد المستندي في بنك الخليج الجزائر □وكالة الوادي-	**53**
المطلب3:مناقشة النتائج	**55**
خلاصة الفصل □	**57**
الخاتمة العامة	**61**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	**71**
فهرس المحتويات	**77**